

Distr.: General
18 June 2021
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 18 حزيران/يونيه 2021 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

يشرفني أن أشير إلى جلسة مجلس الأمن 8798، المعقودة في 16 حزيران/يونيه 2021، في إطار بند جدول الأعمال المعنون "تنفيذ مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2017/507): أساليب عمل مجلس الأمن". وستنشر مداخلات مقدمي الإحاطات وأعضاء المجلس في شكل سجل رسمي للمجلس (S/PV.8798).

ووفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه بين أعضاء مجلس الأمن بشأن الجلسة 8798، قدمت الوفود التالية بيانات كتابية، مرفقةً طيه نسخ منها، وهي: الأرجنتين، وإكوادور، والإمارات العربية المتحدة، وأوكرانيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وإيطاليا، وباكستان، والبحرين، والبرازيل، وجمهورية كوريا، والسلفادور، وسلوفاكيا، وسنغافورة، والسويد، وسويسرا، وشيلي، وغواتيمالا، وقبرص، وكوبا، وكولومبيا، والكويت، ولاتفيا، وليختنشتاين، ومالطة، ومصر، والنمسا، ونيوزيلندا، واليابان. وستصدر هذه البيانات في شكل وثيقة للمجلس وفقا للإجراءات المنصوص عليها في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/372)، التي تم الاتفاق عليها في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وسيُشار إلى الوثيقة في الوثيقة S/PV.8798.

(توقيع) سفين يورغنسن

رئيس مجلس الأمن



الرجاء إعادة استعمال الورق



المرفق الأول

بيان الممثلة الدائمة للأرجنتين لدى الأمم المتحدة، ماريا ديل كارمن سكيف

[الأصل: بالإسبانية]

عهدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، من خلال ميثاق الأمم المتحدة، إلى مجلس الأمن بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، واتفقت على أن يتصرف مجلس الأمن بالنيابة عن الأعضاء ككل في أداء واجباته. ولذلك، فإن وجود مجلس أمن يتسم بالكفاءة والشفافية وشمول الجميع أمر أساسي. وفي الوفاء بهذا الالتزام، تؤدي أساليب عمل مجلس الأمن دورا حاسما.

وفي هذا السياق، تكتسي العلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة أهمية خاصة. ويشكل تقديم تقرير مجلس الأمن السنوي إلى الجمعية العامة أحد التفاعلات العديدة بين الهيئتين. وينبغي إرسال هذا التقرير في الوقت المناسب حتى يتسنى للجمعية العامة أن تتخذ فيه بجدية. ونأسف لكون محتوى التقرير السنوي - رغم الطلبات المتتالية من الدول الأعضاء - لا يزال مجرد وصف وقائعي لاجتماعات ووثائق المجلس وهيئاته الفرعية، دون أن يتضمن تحليلا يسمح للأعضاء ككل بإجراء تقييم كامل لأنشطته. ونحث أعضاء المجلس على إعادة النظر في هذه الممارسة.

وكجزء من الشفافية وشمول الجميع اللذين ينبغي أن يوجها عمل المجلس، على النحو المنصوص عليه في الميثاق، ينبغي ضمان مشاركة الدول غير الأعضاء في مجلس الأمن التي هي طرف في حالة قيد نظر المجلس.

وقد قام مجلس الأمن بتعديل بعض أساليب عمله خلال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وعلى الرغم من أن هذه التعديلات كانت قادرة على ضمان سير عملياته عندما فرضت القيود على الاجتماعات الحضورية في مقر الأمم المتحدة، فإنها أثرت سلبا على الشفافية وشمول الجميع.

وأُتاحت المناقشات المفتوحة فرصة قيمة للدول غير الأعضاء في المجلس لعرض وجهة نظرها والمساهمة في هذا الموضوع. ومكنت طريقة عقد المؤتمرات عبر الفيديو التي طُبقت اعتبارا من آذار/مارس 2020 من استمرار هذا النوع من النقاش خلال الجائحة. غير أن مساهمة الدول غير الأعضاء في المجلس قد ضاعت عمليا لأنها لم تكن قادرة على المشاركة بفعالية، نظرا لأن مداخلاتها اختُزلت في خلاصة كتابية وُزعت لاحقا.

وقد أثبتت الجائحة ضرورة الدبلوماسية الشخصية وقيمتها. ولهذا السبب، ونظرا للتحسن المتزايد للظروف الصحية في مدينة نيويورك، ندعو إلى عودة مجلس الأمن إلى عملياته العادية. وينبغي للمجلس أن يعود إلى اجتماعاته الحضورية في أقرب وقت ممكن.

وتلاحظ الأرجنتين أن الرئاسة المتعاقبة لمجلس الأمن حافظت، خلال العام 2020، على ممارسة اللقاءات الإعلامية للأعضاء ككل في بداية ولايتهم وفي نهايتها. ولذلك، نشجع رئاسات المجلس على إجراء تقييماتها الشهرية في الوقت المحدد والنظر فيها بالجدية التي تستحق.

وفي الختام، تكرر الأرجنتين تأكيد التزامها بتحقيق إصلاح مجلس الأمن، بهدف الوصول إلى إقامة هيئة أكثر ديمقراطية وشفافية وشمولا للجميع وتمثيلا، بحيث يتم تحقيق ذلك بأكبر قدر ممكن من توافق الآراء فيما بين الدول الأعضاء.

وتؤيد الأرجنتين إصلاحاً لمجلس الأمن يشمل أيضاً أساليب عمله، وعلاقته بالجمعية العامة، ومساءلته أمام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

المرفق الثاني

بيان الممثل الدائم للنمسا لدى الأمم المتحدة، ألكسندر مارشيك

أود أن أتوجه بالشكر إلى السفارة إينغا روندا كينغ، الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين، على عملها المهم بصفقتها رئيسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى.

وعلاوة على ذلك، نود أن نشكر رئاسة المجلس الحالية، إستونيا، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة وعلى إبدائها - إلى جانب رئاستي الدولتين العضوين في الاتحاد الأوروبي، فرنسا وأيرلندا، لشهري تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر على التوالي، التزاما طوعيا بأفضل الممارسات المتعلقة بأساليب العمل خلال رئاستهم.

ونقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية دعم السلم والأمن الدوليين. ولذلك فإن المرونة والابتكار في أوقات الأزمات ضروريان للغاية. فجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد) هي أزمة لم يكن أي أحد منا مستعدا لها بشكل ملائم، ولذلك، بات من المهم أكثر تكييف بعض أساليب العمل لكفالة رد فعل سلس في المستقبل.

الدروس المستفادة: كما هو منصوص عليه في المذكرة المفاهيمية، وبسبب القيود ذات الصلة بكوفيد-19، فإن عموم أعضاء الأمم المتحدة غير قادرين على المشاركة حضوريا في المناقشة المفتوحة لهذا اليوم. ويؤدي هذا إلى الحد بشكل كبير من شمول الجميع والتفاعل بين المجلس وعموم الأعضاء. ولذلك، نأمل بمجرد أن تسمح الظروف المتعلقة بالصحة والسلامة، أن يتمكن غير الأعضاء في المجلس من المشاركة في المناقشات المفتوحة حضوريا في مقر الأمم المتحدة مرة أخرى.

الابتكارات: ينبغي التمسك ببعض الممارسات المعتمدة حديثا في المستقبل. ويشمل ذلك تعميم خلاصة من الإحاطات الإعلامية والبيانات بعد اجتماعات مجلس الأمن. ومع ذلك، لا يزال هناك مجال للتحسين فيما يتعلق ببعض المسائل: ونأسف لكون الجلسات الافتراضية للمجلس لا تزال تعتبر جلسات غير رسمية. ونتيجة لذلك، فإن الاجتماعات غير الرسمية لا تُدرج في يومية الأمم المتحدة مما يزيد من انعدام الشفافية تجاه عموم أعضاء الأمم المتحدة وعامة الجمهور. وقد يكون لنقص السجلات الرسمية عواقب غير مقصودة على المدى الطويل، ولذلك نناشد أعضاء المجلس معالجة هذه المسألة. والأكثر من ذلك، قد يرغب أعضاء مجلس الأمن في معالجة مسألة التصويت الإلكتروني في الحالات التي لا تسمح بالتصويت الحضوري في المستقبل.

الجلسات العامة مقابل الجلسات المغلقة: على الرغم من أنه لا يمكن التقليل من شأن المحادثات السرية في مجال الدبلوماسية، فإن النمسا، بوصفها عضوا في مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية، تدعم جميع الجهود الرامية إلى تعزيز شمول مجلس الأمن للجميع وشفافيته تجاه عموم الأعضاء وعامة الجمهور.

وأخيرا، أود أن أتطرق إلى مسألة إضافية ذات أهمية كبيرة بالنسبة للنمسا بوصفها عضوا في مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية. ونود أن نتقدم بخالص الشكر إلى أعضاء مجلس الأمن على تنظيمهم جلسات إحاطة شهرية بشأن برنامج العمل في بداية الشهر، فضلا عن الاجتماعات الختامية في نهاية الشهر. كما أن إدراج هذه الجلسات الأخيرة في برنامج العمل في وقت اعتماده يحظى بتشجيع كبير للغاية. وفي حين أننا نشعر بالامتنان لأن هذه الاجتماعات باتت ممارسة شهرية راسخة على نطاق واسع، نعتقد أنه

لا يزال هناك مجال كبير للتحسين لجعل هذه الاجتماعات أكثر كفاءة وأهمية. وتحقيقاً لهذه الغاية، ستقدم المجموعة ورقة غير رسمية تضم مقترحات بشأن إجراء جلسات ختامية في الوقت المناسب.

وحيث أن الظروف الاستثنائية تتطلب تدابير استثنائية، يحدونا أمل خالص أن نتمكن من المشاركة عما قريب في اجتماعات من قبيل المناقشة المفتوحة لهذا اليوم - ولكن أيضاً في اجتماعات أخرى، مثل الاجتماعات غير الرسمية بصيغة آريا، حضورياً، في المقر. وفي حين يتحمل المجلس مسؤولية صون السلم والأمن الدوليين، فإن عموم أعضاء الأمم المتحدة يتحملون مسؤولية التمكين من ممارسة فعالة لتعددية الأطراف، بما في ذلك الالتزام بالقانون الدولي وسيادة القانون. والنمسا على استعداد لتعزيز هذه القواعد والقيم، بما في ذلك بوصفها مرشحا لمجلس الأمن للفترة 2027-2028.

المرفق الثالث

بيان الممثل الدائم للبحرين لدى الأمم المتحدة، السفير جمال فارس الرويعي

[الأصل: بالعربية]

يطيب لي أن أتقدم بالشكر للوفد الدائم لجمهورية إستونيا، رئيس مجلس الأمن لشهر حزيران/يونيه 2021، وللوفد الدائم لسانت فنسنت وجزر غرينادين، رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، على عقد هذه الجلسة المهمة الهادفة إلى التفكير في كيفية تطوير أساليب عمل المجلس في المستقبل ليتمكن المجلس من الاستمرار في أداء المهام المنوطة به على أكمل وجه في مختلف الظروف والطوارئ، والتي تأتي بعد مرور أكثر من عام على تفشي جائحة كوفيد-19.

كما أود أن أتوجه بالشكر للسفيرة إينغا روندا كينغ، المندوبة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين ورئيسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، وباقي مقدمي الإحاطة، على ما تفضلوا به من بيانات قيّمة.

تعد مسألة تطوير أساليب عمل مجلس الأمن في غاية الأهمية وذلك لكونه الجهاز الرئيسي المعني بصون السلم والأمن الدوليين، مما يتطلب أن يكون دوره ملموساً في جميع الظروف وفي جميع الأوقات. وفي هذا السياق، نشم جهود الرئاسة المتعاقبة منذ بداية أزمة جائحة كورونا والتي أفضت إلى استمرار المجلس في الاضطلاع بمسؤولياته عبر أساليب مبتكرة خاصة فيما يتعلق بعملية التصويت عن بعد والتي ساهمت في اعتماد العديد من القرارات ذات الأهمية لصون السلم والأمن الدوليين.

كما نشيد بجهود الرئاسة السابقة للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى التي ساهمت في إصدار العديد من الوثائق المهمة المتعلقة بأساليب عمل المجلس بهدف تعزيز كفاءته وشفافيته وكيفية تعاونه مع القضايا ذات الأهمية، وأبرزها المذكرة S/2017/507 المنقحة. كما لا يفوتنا أن نشم جهود الرئاسة السابقة لدولة الكويت الشقيقة التي ساهمت في هذا المجال.

ولقد أثبتت الجائحة حاجة المجتمع الدولي بشكل عام، ولا سيما مجلس الأمن، إلى وضع أساليب عمل واضحة تأخذ بعين الاعتبار جميع الظروف خاصة تلك التي يتعذر خلالها الاجتماع بشكل فعلي. كما أوضحت أساليب العمل المبتكرة التي اعتمدها المجلس عدداً من الفرص التي يمكن البناء عليها لاجتماعاته في المستقبل.

وفي هذا السياق، يمكن لتجربة المجلس خلال فترة تفشي الجائحة أن تثري إجراء مشاورات أكثر موضوعية وتفاعلية، وزيادة مشاركة الدول غير الأعضاء في المجلس في أعماله حسب الاقتضاء استناداً للمادتين 31 و 32 من الميثاق. وفي هذا الصدد، نود أن نشير إلى أن الاجتماعات الافتراضية سمحت بمشاركة رفيعة المستوى أو لذوي الاختصاص من العواصم، ويمكن للمجلس أن ينظر في تطوير المشاركات الافتراضية في المستقبل.

كما نود أن نشير في هذا الصدد إلى أنه نظراً لأنه يتعين على الدول الأعضاء تنفيذ العديد من توصيات الهيئات الفرعية التابعة للمجلس، بالإضافة إلى كونها ملزمة بتطبيق قرارات مجلس الأمن، فمن الأهمية بمكان أن يقوم رؤساء الهيئات الفرعية التابعة للمجلس، بمن فيهم رؤساء لجان الجزاءات، بتقديم إحاطات دورية بشأن أنشطتهم إلى الدول الأعضاء كافة حسب الاقتضاء مع الحرص على نشر مواعيد هذه

الجلسات قبل وقت مناسب. ويمكن الاستفادة من تجربة العمل الافتراضي لزيادة التفاعل بين هذه الهيئات واللجان والدول الأعضاء في الأمم المتحدة .

وختاماً، نتطلع لمواصلة عقد الجلسات حول تطوير أساليب عمل المجلس بصورة منتظمة وذلك لأنها تهم جميع الدول الأعضاء التي تطمح إلى أن يعمل المجلس بأفضل صورة ممكنة، وأن تواكب أساليب عمله التغيرات المستمرة. كما تتيح هذه الجلسات استعراض التقدم المحرز في هذا الشأن، والوقوف على أوجه التطوير، والاستماع إلى العديد من الرؤى والآراء المختلفة حول طرق التعامل معها.

المرفق الرابع

بيان البعثة الدائمة للبرازيل لدى الأمم المتحدة

نشكر البعثتين الدائمتين لإستونيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين على إعداد المذكرة المفاهيمية لهذه المناقشة المفتوحة وعلى دعوة الدول الأعضاء إلى تقديم وجهات نظرها بشأن تنفيذ المذكرة الرئاسية رقم 507 (S/2021/507).

والبرازيل، بوصفها عضوا منتخبا حديثا في مجلس الأمن للفترة 2022-2023، تؤكد من جديد التزامها بالعمل من أجل إنشاء هيئة أكثر انفتاحا، وشفافية، وشمولا، وخضوعا للمساءلة. ومن المؤكد أن مناقشة اليوم ستساعدنا على تحديد المسائل ذات الأولوية وجمع اقتراحات ملموسة يمكن أن تساعد جهودنا في هذا الصدد.

ونحن ممتنون للإحاطات الإعلامية التي قدمتها السفارة روندا كينغ، رئيسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى التابع لمجلس الأمن؛ والسيدة لورين سيفرز، وهي خبيرة معروفة في أساليب العمل؛ والسيدة كارين لاندغرين، المديرية التنفيذية لهيئة الإبلاغ عن أعمال مجلس الأمن.

وفي العام الماضي، وفي أعقاب تفشي جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، قدم مجلس الأمن أدلة ملموسة على قدرته على التكيف بسرعة مع الظروف الصعبة ومواصلة أنشطته حتى بعدما باتت الاجتماعات الحضرية غير قابلة للتطبيق. وهذه المرونة في اعتماد أساليب عمل مؤقتة، مع الاستفادة من الموارد الرقمية على نحو وافر كلما أمكن ذلك، تعطي مثالا إيجابيا على أنه حتى في الأوقات الاستثنائية لا ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تتوقف.

بل إن بعضا من تلك الممارسات الاستثنائية قد يتم الإبقاء عليها في المستقبل. وقد زاد عقد المؤتمرات عبر الفيديو تعزيز الاتصال مع الأشخاص على أرض الميدان وساعد على إيصال أصوات مختلفة إلى الهيئة. كما أثبت قيمته في التعامل مع المسائل الأكثر إلحاحا. وقد انبثقت عن هذه التجربة تطورات تقنية كانت الحاجة ماسة إليها، بما في ذلك إمكانية الترجمة المتزامنة للاجتماعات الافتراضية. والواقع أن العديد من تلك التطورات كانت تشق طريقها سلفا من قبل، وجاءت الجائحة لتسرع الجهود المبذولة لتنفيذها.

ومن ناحية أخرى، أدى العمل الافتراضي أيضا إلى تقادم العتمة المعروفة التي تلف بعض أنشطة المجلس. وغني عن القول إن النتيجة النهائية - وهي اعتماد قرار ما، على سبيل المثال - لا تقل أهمية عن شفافية المداولات التي أوصلت إليها. وينبغي أن يكون للدول الأعضاء الحق ليس في رؤية نتائج التصويت فحسب، بل وفي فهم الديناميات التي كانت وراء اعتماد القرارات كذلك. وللأسف، أدت الجائحة إلى تداول أقل للمعلومات. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك عدم وجود محاضر رسمية للجلسات التي عقدت خلال هذه الفترة. ورغم أننا نعرب عن تقديرنا لإتاحة تسجيلات مجلس الأمن في موقعه على شبكة الإنترنت، فإن حقيقة الأمر هي أن الوصول السهل والكامل إلى المناقشات قد أعيق. وفي السياق نفسه، أصبح الوصول إلى الهيئات الفرعية، الذي كان صعبا بالفعل في الظروف العادية، أشقَّ خلال الجائحة.

ولذلك ينبغي لنا أيضا أن نولي اهتماما لضرورة الحفاظ على أفضل مستوى ممكن من تكافؤ الفرص. وعندما يتعلق الأمر بالأنشطة التي تعتمد اعتمادا كبيرا على المنابر الافتراضية، ستكون لبعض

الوفود موارد أفضل من غيرها، مما يولد أو يزيد من تقاوم أوجه عدم المساواة في متابعة عمليات التفاوض أو المشاركة فيها، فضلا عن الحصول على التعليمات من عواصمها في الوقت المناسب. وباختصار، لا يمكن أن تكون الممارسات الحالية ذريعة لتهينة بيئة لا تستطيع فيها وفود كثيرة المشاركة في مناقشات موضوعية أو في عملية صنع القرار باعتماد إجراء الموافقة الصامتة لبضعة أيام، إن لم يكن لساعات.

ونأمل أيضا ألا يتم الإبقاء على الممارسة المتمثلة في تنظيم مناقشات مفتوحة لا يحق فيها التحدث إلا لأعضاء المجلس. ومرة أخرى، نقر بالجهود القيمة المبذولة لتجميع مواقف الدول الأعضاء في مواجيز. بيد أن الجوهر الحقيقي للمناقشات المفتوحة هو قدرة البلدان على الإدلاء ببياناتها فعلا، وأن يسمع أعضاء المجلس صوتها وأن تسجل آراؤها رسميا.

وفي كل الأحوال، يجب علينا حتى في الأوقات الاستثنائية أن نبذل كل جهد ممكن لكفالة الإعلان الواجب عن أنشطة المجلس ومداولاته. والبت الشبكي عنصر أساسي للاتصال مع عموم الأعضاء، مما يعني بدوره أن الجلسات المفتوحة ينبغي أن تكون الخيار المفضل كلما أمكن ذلك. وبالطبع يجب إيلاء الاهتمام الكامل لكفالة أن يكون للمعنيين من غير أعضاء مجلس الأمن الحق في المشاركة في مناقشات المجلس عندما تكون مصالحهم عرضة للتأثر بشكل خاص.

ولدى النظر في أساليب عمل مجلس الأمن، يجب أن يكون مرجعنا الأساسي دائما هو نص وروح ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، ليس هناك أي تناقض بين الشفافية والفعالية. وبما أن المجلس يعمل بالنيابة عن جميع الأعضاء، فإن الشفافية والمساءلة عنصران لا ينفصلان عن مسؤوليته. ذلك أنه يمكنهما، معا، أن يقودا المجلس إلى مزيد من الفعالية والمشروعية، لأنهما تشكلان أفضل طريقة لكفالة فهم قراراته وتنفيذها على نحو أفضل من جانب جميع الدول الأعضاء.

وقد أثبت الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى أنه محفل هام للتفكير في سبل تعزيز أساليب عمل مجلس الأمن. ونخص بالذكر العمل القيم والماهر الذي يقوم به رئيسه، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ومتابعته للجهود التي اضطلع بها من سبقوه. ونحن ندعم بصفة خاصة جميع الجهود الرامية إلى ترجمة مداولات الفريق غير الرسمي إلى مذكرات رئاسية، حتى تكون الالتزامات المعتمدة فيها رسمية ومعلنة.

ونهتم، بصفتنا عضوا منتخبا حديثا، اهتماما فريدا بالتنفيذ الكامل للمذكرة الرئاسية رقم 507 (S/2017/507)، بما في ذلك ما يتصل بالبند المتعلقة باختيار رؤساء الهيئات الفرعية. ذلك أن هذا الاختيار يجب أن يكون مفتوحا وشفافا ويستند إلى مشاورات واسعة بين جميع الدول الأعضاء المعنية. إن تقاسم الأعباء وتوزيع المسؤوليات على نحو ملائم هو أحد أفضل السبل لتعزيز عملية صنع القرار في المجلس. ومن شأن توزيع عادل ومتناسب لمناصب القائمين على الصياغة، فضلا عن مناصب القائمين على الصياغة المشتركة، أن يساعد على تعزيز مستويات أعلى من الشفافية والمساءلة. وينبغي النظر إلى مناصب الرئاسة ومناصب القيام بالصياغة من منظور أكثر تكاملا، ولهذا السبب يمكن دعوة رؤساء الهيئات الفرعية ليكونوا مشاركين في الصياغة في المسائل ذات الصلة بأنشطتها. ذلك أن القضية المحورية هنا هي كفالة ألا يقتصر الأمر على مشاركة الأعضاء المنتخبين في المفاوضات منذ المراحل الأولى للعملية فحسب، بل وأن يضطلعوا أيضا بمسؤوليات أكبر في الصياغة في المجلس.

ولذلك فإنه لا يزال هناك مجال للتحسين في العديد من الجوانب الأخرى لأساليب العمل. أولاً، ينبغي للمجلس أن يعطي الأولوية، كلما كان ذلك مناسباً، لعقد جلسات مفتوحة، لا سيما في ظروف استثنائية من قبيل ظروف جائحة كوفيد-19. وينبغي أن تكون الجلسات المغلقة والمشاورات غير الرسمية هي الاستثناء وليست القاعدة.

ثانياً، يجب على المجلس الأمن أن يعطي الأولوية لتحسين التنسيق، والتعاون والتفاعل مع الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، مع إيلاء اهتمام خاص لضرورة تجنب الافتتاحات على ولاية الجمعية العامة. ونحن لا نزال نعتقد أن المشاورات الموضوعية يمكن أن تُجنب ازدواجية العمل وتآكل ولاية الجمعية العامة. ونحن نتفق أيضاً مع الرأي القائل بأن التقرير السنوي لمجلس الأمن ينبغي أن يكون أكثر تحليلاً واستشرافاً للمستقبل.

ثالثاً، ينبغي للمجلس أن يعتمد بشكل أكثر تواتراً على المشورة القيمة التي يمكن للجنة بناء السلام أن تقدمها، بما في ذلك فيما يتعلق بالدبلوماسية الوقائية والتعاون مع الجهات الفاعلة المحلية، مثل المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وتوجد لجنة بناء السلام في وضع فريد لإثراء مناقشة الولايات وتقديم وجهات نظر شاملة حول مواضيع مختلفة. ولذلك ينبغي للمجلس أن يدعو رؤساءها، كلما أمكن ذلك، لمناقشة المسائل ذات الاهتمام المشترك.

رابعاً، إنه لأمر أساسي اتخاذ تدابير لتعزيز تحسين وصول عموم الأعضاء إلى الهيئات الفرعية، وفقاً للمادة 31 من ميثاق الأمم المتحدة، التي تنص على أنه "لكل عضو من أعضاء الأمم المتحدة" من غير أعضاء مجلس الأمن أن يشترك بدون تصويت في مناقشة أية مسألة تعرض على مجلس الأمن إذا رأى المجلس أن مصالح هذا العضو تتأثر بها بوجه خاص". وليس هناك ما يدعو إلى عدم تطبيق هذا الحكم على الهيئات الفرعية.

وأخيراً، ينبغي أن تكون المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في الوقت المناسب وموضوعية، وألا تكون مجرد عملية رسمية لا تأثير لها على ولايات المجلس.

ويبقى الإصلاح الشامل لمجلس الأمن، بعد مرور خمسة وسبعين عاماً على إنشائه، مع توسيع فئتي العضوية، وحده الكفيل بجعل هذه الهيئة أكثر تمثيلاً لحقائق الجغرافيا السياسية الراهنة. وتشكل التحسينات المدخلة على أساليب العمل جزءاً من هذه العملية، بيد أنه لا ينبغي النظر إليها على أنها بديل عن الحاجة الملحة إلى إجراء تغييرات هيكلية في المجلس. ولذلك، فإننا نجدد دعوتنا إلى جميع الدول الأعضاء من أجل مضاعفة جهودها لتحديث مجلس الأمن، بما يتماشى مع واقعنا المعاصر، وهو ما سيعزز شفافيته ومساءلته وفعاليته.

المرفق الخامس

بيان البعثة الدائمة لشيلي لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

نرحب بمناقشة هذا اليوم بشأن أساليب العمل، التي تتيح لنا، بعد مرور أكثر من عام بقليل على المناقشة السابقة، فرصة لمناقشة وتحليل مختلف وجهات النظر بعد تأثير جائحة كوفيد-19 على عمل مجلس الأمن والكيفية التي شكلت بها تلك الآثار مصدرا هاما للمعرفة بشأن تطور وتكيف عمل هذه الهيئة.

ولذلك نود أن نشير أربع نقاط:

- ستواصل شيلي، بوصفها عضوا في فريق المساءلة والاتساق والشفافية، دعم تعزيز شفافية صنع القرار في مجلس الأمن، فضلا عن المساءلة عن تلك القرارات. ونعتقد أن الإنجازات والأشواط المتقدمة المحرزة في إصلاح المجلس يجب أن تتجسد الآن أكثر من أي وقت مضى في استخدام التكنولوجيات الجديدة لتيسير صنع القرار، لا سيما خلال الأزمات أو الجوائح العالمية، التي تحول دون عقد الجلسات الحضرية وتُغيّر أساليب العمل التقليدية.
- فيما يتعلق بالمناقشات المفتوحة، نسلم بأن إرسال الدول الأعضاء لبيانات إلى مكتب الرئيس لتعميمها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن خطوة جيدة إلى الأمام، ولكننا نعتقد أيضا أنه ثبت بالفعل أننا قادرون من الناحية التكنولوجية على الاستماع إلى الوفود المعنية مباشرة، ونشجع أعضاء مجلس الأمن على مواصلة استكشاف خيار الصيغة المختلطة للمناقشات المفتوحة، بحيث تشكل سابقة للمستقبل يمكن استخدامها عندما يكون الحضور إلى قاعة مجلس الأمن مقيدا لأسباب صحية.
- نلاحظ أنه خلال رئاسة الجمهورية الدومينيكية في نيسان/أبريل 2020، ضمت المناقشة المفتوحة بشأن الشباب والسلام والأمن ممثلين عن المجتمع المدني خلال الجائحة من أجل إطلاع مجلس الأمن على تجاربهم، وبالمثل شكل إدماج المجتمع المدني، خلال أيار/مايو 2021، مسألة ذات أولوية بالنسبة لرئاسة الصين. ونأمل أن يصبح ذلك سابقة للمناقشات المفتوحة والإحاطات المواضيعية في المستقبل؛ وقد اكتشفنا مؤخرا أن التكنولوجيا تتيح عقد جلسات مختلطة، مما ييسر عملية التعلم من التجارب الميدانية دون الحاجة إلى السفر لمسافات طويلة، مما يوفر خلفية أساسية للمداولات اللاحقة للمجلس.
- نلاحظ أيضا مدى أهمية استخدام التكنولوجيات الجديدة والمنابر الإعلامية بما يتماشى مع الالتزام الذي قُطع على صعيد الأمم المتحدة من أجل مكافحة نشر المعلومات المغلوطة. ولمجلس الأمن وهيئات الأمم المتحدة العاملين في مجال السلم والأمن الدوليين دور رئيسي ليؤدوه في هذا المجال، لأن تقديم المعلومات الدقيقة وفي الوقت المناسب (من الميدان وإليه) له أثر أساسي على زيادة أمن المدنيين والأفراد النظاميين أثناء تنفيذ الولايات وهو عامل أساسي في اتخاذ القرارات المرنة في هذه الهيئة.
- وبالنسبة لشيلي، ستظل حماية وتعزيز تعددية الأطراف مسألة ذات أولوية يكون إصلاح مجلس الأمن فيها أساسيا من أجل إضفاء المشروعية ليس فقط على القرارات المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين، بل وأيضا على قدرة الأمم المتحدة على الوصول إلى الميدان في الوقت المناسب والوفاء بواجبها الرئيسي: الحماية الفعالة للمدنيين وأولئك الذين يتأثرون بشكل غير متناسب بالتهديدات والنزاعات الجديدة.

المرفق السادس

بيان الممثل الدائم لكولومبيا لدى الأمم المتحدة، غييرمو فرنانديس سوتو

[الأصل: بالإسبانية]

تود كولومبيا أن تشكر إستونيا على عقد هذه المناقشة السنوية بشأن أساليب عمل مجلس الأمن. ويؤيد وفد بلادي بيان نيوزيلندا باسم البلدان التي عملت كأعضاء منتخبين في مجلس الأمن في السنوات الأخيرة.

ونعتقد أن أحكام المذكرة S/2017/507 ينبغي أن تظل سارية المفعول، بقدر ما تحدد من مجالات العمل التي تشكل جدول أعمال المجلس، والتي يتم من خلالها الوفاء بولايته. وخلال الجائحة الحالية، عانى العالم من تفاقم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، مما جعل ضمان السلم والأمن الدوليين أكثر تعقيدا.

وتمثل تلك المشاكل تحديا إضافيا لعمله ومسؤوليته في الاستجابة لعالم يزداد تجزؤا وهشاشة. ولذلك، نحن بحاجة إلى إعادة إنعاش مجلس الأمن لمواجهة الوقائع الجديدة. وكما ذكر في مناسبات مختلفة أثناء المفاوضات الحكومية الدولية في الجمعية العامة، فإن هدفنا، إلى جانب مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء، هو تعزيز مشروعية المجلس في نظر عموم الأعضاء والرأي العام الدولي.

وهذا من شأنه أن يحسن سلطته وفعاليته على حد سواء. وينطوي ذلك أساسا على إعادة تنشيط النظام المتعدد الأطراف ككل. وتؤيد كولومبيا الجهود الرامية إلى زيادة الشفافية وبناء ثقافة جديدة للمساءلة. وتتعزز الشفافية من خلال الإبلاغ الدوري، الذي يقدم للأعضاء ككل أهم الأدوات والمنابر ذات الصلة فيما يتعلق بأنشطة المجلس.

وقد كانت المناقشات المفتوحة بشأن مواضيع محددة راهنة إيجابية للغاية، ولا سيما في ظل الظروف الحالية. ولذلك ينبغي أن تستمر، بما في ذلك في شكل افتراضي، بمشاركة ممثلي المجتمع المدني ومن منظور جنساني.

ويشكل إعداد تقرير سنوي أكثر تحليلا وتكاملا ومراعاة للسياق يُقدّم إلى الجمعية العامة أداة أساسية. ويجب أن يذهب أبعد إلى إدراج التحديات الرئيسية أمام السلم والأمن الدوليين، فضلا عن المساهمات من أجل معالجتها.

ويكفل وجود أساليب عمل أكثر صرامة تفاعلا أفضل بين مجلس الأمن والجمعية العامة، وهو مبدأ يحظى بتأييد واسع النطاق.

وينبغي الحفاظ على هذه الممارسات الجيدة، مما يكفل إمكانية الإنصات للجميع.

ويجب أن نواصل التفكير في طرق مبتكرة وفضاءات جديدة - رسمية وغير رسمية - من شأنها أن تؤدي إلى روابط أقوى بين الأعضاء ككل.

وترى كولومبيا أنه ينبغي الحد من حق النقض، وكذا تطبيقه.

ولا يساعد توسيع نطاق هذا الامتياز على زيادة الشفافية، كما أنه لا يضمن مبدأ المساواة في السيادة بين الدول.

وأما السبيل الأمثل فهو عملية انتخابات منتظمة وتوزيع إقليمي متوازن.

وسيؤدي ضمان هذه الظروف إلى زيادة كفاءة وفعالية هذه الهيئة، مما سيجعلها أكثر ديمقراطية وتمثيلاً.

وكانت آخر مرة عملت فيها كولومبيا بصفتها عضواً منتخبا في مجلس الأمن خلال الفترة 2011-2012.

وخلال تلك الولاية، لاحظنا الطاقات الكامنة والإسهامات الكبيرة للأعضاء المنتخبين في أنشطة مجلس الأمن وفي الوفاء بمسؤولياته.

وتهدف مهمتنا إلى تحسين أساليب العمل والإجراءات من أجل ضمان الشفافية وشمول الجميع بالنسبة لجميع الدول الأعضاء.

وقد أعطى وضع إجراءات لمعالجة مشاكل من قبيل تغير المناخ، والتقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبناء السلام وحماية النساء والأطفال في حالات النزاع، حافزا للأعضاء المنتخبين من أجل تطوير ولاية مجلس الأمن.

ولذلك يجب إعادة تنشيط تعاونه مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

ويجب أيضاً تعزيز تفاعله مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى، بالنظر إلى أن جزءاً كبيراً من جدول أعماله يتعلق بتنفيذ ولايات بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة ورصدها والتحقق منها.

وفي الختام، أود أن أبرز التزام بلدي الذي لا يتزعزع بتعددية الأطراف واحترام القانون الدولي، إلى جانب بناء منظمة قادرة على مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين بشكل تام وفي الوقت المناسب.

وتبقى التحسينات والأدوات الجديدة لمجلس الأمن أساسية لتحقيق هذا الهدف، وذلك بغية تنفيذ ولايته العالمية في صون السلم والأمن.

وأنا على يقين من أن مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) فتح آفاقاً جديدة لنا للنظر في أساليب عمل المنظمة وإعادة تعريفها. وسمحت لنا الجائحة بكسر أنماط الماضي، والابتكار في المجال الافتراضي، ووجهتنا نحو نماذج جديدة.

المرفق السابع

بيان الممثل الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة، بيدرو لويس بيدروسو كويستا

وضعت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على المحك قدرة الأمم المتحدة على الحفاظ على حيويتها، وعلى الاستمرار في عملها وعلى اتخاذ القرارات.

وفي هذا السياق، نعترف بالجهود المبذولة من أجل محاولة كفالة عمل مجلس الأمن ومشاركة الدول الأعضاء من خلال أساليب عمل مؤقتة وغير معتادة. وفي الوقت نفسه، تبقى هذه الأساليب غير كافية، لأنها تحد، في جملة أمور، من مشاركة دولة ما غير عضو في مجلس الأمن في المشاورات المغلقة عندما تجري مناقشة مسألة تتعلق بتلك الدولة بصفة خاصة، على النحو المنصوص عليه في المادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس. كما لم تتسن المشاركة الكاملة للدول الأعضاء في المناقشات المفتوحة عن طريق عقد المؤتمرات عبر الفيديو.

ولذلك، نشدد على الطابع الانتقالي لأساليب العمل هذه، التي لا يمكنها بأي حال أن ترسي سابقة لعمل المجلس في المستقبل. ذلك أنها لا تستجيب إلا للظروف الاستثنائية التي فرضتها الحالة الصحية الراهنة.

ونؤكد من جديد دعمنا للإصلاح الشامل لمجلس الأمن، بما في ذلك أساليب عمله، بغية جعله هيئة شفافة وديمقراطية وتمثيلية، تمشيا مع العضوية الحالية في الأمم المتحدة.

ويلزم اتخاذ تدابير فعالة للقضاء على الممارسات التمييزية وكفالة مشاركة حقيقية وإرساء الديمقراطية في عمل المجلس وعملياته لصنع القرار، بما في ذلك إلغاء حق النقض. وما لم يتم إلغاء هذا الأخير، فإنه يجب أن تتمتع المقاعد الجديدة التي سيتم استحداثها في فئة الأعضاء الدائمين بنفس الامتيازات والحقوق التي يتمتع بها شاغلو المقاعد الحالية، بما في ذلك حق النقض.

ولقد باتت زيادة الشفافية في عمل الهيئة أمرا لا غنى عنه من أجل الممارسة الفعالة لمسؤوليتها الرئيسية المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين والتصرف بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، عملا بالمادة 24 من الميثاق.

وفي كل الأحوال، يجب السماح وأيضا كفالة أن تشارك الدولة المعنية مباشرة أو المتأثرة بشكل خاص في المناقشات وفي عملية صنع القرار بشأن المسائل التي تتأثر بها تأثرا مباشرا، على النحو المبين في المادة 31 من الميثاق.

وندعو إلى أن تكون المفاوضات غير الرسمية شفافة وأن يتم إصدار محاضر المشاورات غير الرسمية للهيئة.

ولئن كنا نعترف بالزيادة في عدد الجلسات المفتوحة في السنوات الأخيرة، فإننا نشعر بالقلق إزاء استمرار اتجاه مجلس الأمن إلى العمل بالدرجة الأولى ضمن إطارات مغلقة، لا سيما بشأن المسائل ذات الأهمية الدولية الكبرى التي تهم جميع الدول الأعضاء، واعتماد القرارات دون الالتفات إلى شواغل الدول غير الأعضاء في الهيئة، وفرض اتخاذ القرارات في مشاريع القرارات حتى عندما تكون لا تزال هناك اختلافات كبيرة فيما يتعلق بمضمونها ونطاقها.

ونؤكد مجدداً حاجة المجلس إلى اعتماد نص نهائي ينظم عمله وينهي الوضع "المؤقت" الذي اتسم به نظامه الداخلي لأزيد من 70 عاماً. وهذا أمر أساسي من أجل الشفافية والمساءلة الضرورية.

ويؤسفنا أن يواصل مجلس الأمن تقديم تقارير سنوية إلى الجمعية العامة لا تعدو عن كونها مجرد لمحة وصفية لجلسات وأنشطة وقرارات الهيئة، بدلا من أن يقدم محتوى تفسيرا وتحليلا شاملا لعلمه من شأنه أن يتيح تقييم أسباب قراراته والآثار المترتبة عليها.

ويجب على مجلس الأمن أن يمتثل، في أدائه لمهامه، للولاية التي يمارسها بموجب ميثاق الأمم المتحدة وأن يكف عن التدخل في الشؤون التي تقع ضمن اختصاص هيئات أخرى، ولا سيما تلك التي لها صلة بولاية الجمعية العامة.

ونرفض أيضا التلاعب الانتخابي بأساليب المجلس وممارساته بما يتمشى مع مخططات السياسة والهيمنة.

ونؤكد من جديد الحاجة إلى مجلس أمن خضع للإصلاح ويتسم بالديمقراطية والشفافية والكفاءة ويمثل مصالح جميع الدول الأعضاء ويسهم بفعالية في الحفاظ على تعددية الأطراف، ومصداقية ومشروعية الأمم المتحدة.

المرفق الثامن

بيان البعثة الدائمة لقبرص لدى الأمم المتحدة

تشكر قبرص الرئاسة الإستونية على استمرار زخم المناقشة بشأن أساليب عمل مجلس الأمن وتود أن تقدم الملاحظات التالية ضمن الإطار المحدد لمناقشة هذا اليوم.

ويجب على المجلس أن يكون دائما قادرا على أداء وظائفه ولا يمكنه، تحت أي ظرف من الظروف، أن يكون في وضع لا يسمح له بالاضطلاع بولايته. ونحن نرى أنه مع استمرار أزمة كوفيد، يكون الوقت قد حان الآن لكي يقنن المجلس استجابته التلقائية لأزمات مماثلة في المستقبل، حتى تكون له مجموعة جاهزة من أساليب العمل ليرجع إليها إذا لم يتمكن من الاضطلاع بعمله من خلال الحضور الفعلي لأعضائه.

ويجب على مجلس الأمن أن يكفل، عند تقنين طريقة عمله في ظل هذه الظروف الاستثنائية، ما يلي: (أ) أن يكون قادرا على اعتماد المنتجات الضرورية دون إبطاء، و (ب) أن يكون عمله شفافا قدر الإمكان تجاه غير الأعضاء في المجلس، و (ج) أن يكون قادرا على التواصل الفعال بالدول الأعضاء التي تتأثر تأثيرا مباشرا بعمله.

وفي حين أنه يمكن الإبقاء على بعض الابتكارات المستحدثة في عمل المجلس خلال فترة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) من أجل استخدامها عندما يعود المجلس عودة كاملة إلى عمله العادي، نعتقد أنه لا ينبغي النظر في مثل هذه التكييفات إلا بالقدر الذي تُسهم به في فعالية المجلس وكفاءته وتخدم الوفاء بولايته. ومن الأمثلة على ذلك استخلاص المعلومات من المجلس عن طريق عقد المؤتمرات عبر الفيديو، وعلى أساس استثنائي وبموافقة خاصة من المجلس، من قبل خبراء في الميدان لا يستطيعون السفر إلى نيويورك، إذا كانت مشاركتهم لا نظير لها.

ويشكل الحفاظ على توازن بين الجلسات المفتوحة والجلسات الخاصة، من وجهة نظرنا، معضلة مصطنعة. والمعيار الوحيد الذي ينبغي أن يوجه هذا القرار هو الضرورة، بمعنى أن تكون جميع جلسات المجلس التي لا سبب لجعلها مغلقة مفتوحة.

وبالعودة تحديدا إلى كيفية تواصل المجلس مع الدول الأعضاء المتأثرة تأثيرا مباشرا بالبند المدرجة في جدول أعماله، ينبغي بذل جهد في هذا الاتجاه مع أنماط أزمات المستقبل. ذلك أن الوصول إلى المجلس أمر صعب بالنسبة لهذه الدول الأعضاء في الظروف العادية، وقد ازداد صعوبة بسبب عمل المجلس افتراضيا بشكل كامل.

ولهذا نقترح إنشاء قناة غير رسمية بين المجلس، ربما من خلال رئيسه، والدول الأعضاء المتأثرة تأثيرا مباشرا بمثل هذه الظروف، ونكرر تأكيد اقتراحنا بأن يدعو المجلس أي دولة واقعة في النزاع إلى عرض وجهة نظرها في مشاورات مغلقة قبل أن يتداول بشأن حالة ما، سواء كان ذلك افتراضيا أو حضوريا.

وفي السياق نفسه، نقترح أن يتاح لجميع الدول الأعضاء التي تستضيف عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، مرة أخرى سواء كان ذلك افتراضيا أم حضوريا، ما يلي: (أ) فرصة عرض منظورها على المجلس عندما يناقش تجديد الولاية، و (ب) أن تُشرك في اجتماعات البلدان المساهمة بقوات.

بيان الممثل الدائم لإكوادور لدى الأمم المتحدة، كريستيان إسبينوزا

نرحب بالعرض الذي قدمته رئيسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، إنغا روندا كينغ، الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة، ونثني أيضا على قيادتها فيما يتعلق بهذه المسألة. ونشيد أيضا بالإحاطات التي قدمتها المديرية التنفيذية لهيئة الإبلاغ عن أعمال مجلس الأمن، كارين لاندغرين، والمؤلفة المشاركة في "إجراءات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، الطبعة الرابعة"، لورين سيفرز.

وتؤيد إكوادور البيان الذي أدلت به سويسرا بالنيابة عن أعضاء مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية. وبصفتنا الوطنية، نود أن نشير إلى الجهود التي يبذلها أعضاء مجلس الأمن من أجل كفالة استمرار عمله في ظل ظروف قصوى، كما في حالة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، التي نحن بصدد الخروج منها.

وإذ نرحب بالفرصة المتاحة لتقديم هذا التدخل الكتابي، نود أن نشدد، كما فعل وفد بلادي في أيار/مايو من العام الماضي، أنه ينبغي في الظروف المثالية أن يكون الممثلون المهتمون قادرين على المشاركة بشكل مباشر في مناقشات المجلس، وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت.

وتعد الجلسات بصيغة آريا التي نظمتها إستونيا في عامي 2020 و 2021 للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لنهاية الحرب العالمية الثانية في أوروبا، بشأن الأمن السيبراني، ومؤخرا فيما يتعلق بتأثير جائحة كوفيد-19 بشأن الانتهاكات ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح، مثالا على الحلول التكنولوجية القائمة.

والواقع أننا نعترف أن نظام تقديم هذه المساهمات الكتابية قد تحسن بشكل ما من خلال السماح بتقديمها مسبقا. بيد أنه من أجل أن يكون لهذه المداخلات الكتابية بعض التأثير على الإحاطات التي يقدمها المتكلمون، ينبغي أيضا طلب هذه الأخيرة وتوزيعها مسبقا.

وكشفت جائحة كوفيد-19 عن مواطن القوة والضعف على السواء في أساليب عمل جميع هيئات المنظومة، بما في ذلك مجلس الأمن. وتقرض علينا هذه التجربة أن نعيد تنشيط أساليب عملنا من أجل جعل عمل المجلس أقدر على مقاومة الصدمات وقبل كل شيء من أجل كفالة استمرار عمله في جميع الظروف، حتى في أصعبها.

ويحيط موضوع هذه المناقشة ربما بواحدة من أكثر المسائل حرجا في المنظومة. وإن وجود أساليب عمل فعالة يعزز في الوقت نفسه إعادة تنشيط مجلس الأمن والأمم المتحدة ككل. ولذلك، ينبغي النظر، في حسابات تحديث أساليب العمل، ليس فقط في تدفق الإجراءات الداخلية والاتصالات بين أعضاء المجلس والمجلس وهيئاته الفرعية، بل وأيضا فيما بين المجلس وبقية هيئات المنظومة، وبين أعضائه الدائمين وغير الدائمين وبقية الدول الأعضاء في المنظومة.

وتؤيد إكوادور تنفيذ المذكرة رقم S/2017/507 وجميع أحكامها القائمة بشأن هذه المسألة. ونعتقد أن هناك مجالا كافيا لتوسيع نطاق الشفافية فيما يتعلق بعملية صياغة مشاريع القرارات ومناقشتها. وتلتزم

كذلك زيادة المرونة في صياغة نص ما، بحيث تُدرج آراء جميع الأعضاء الخمسة عشر في المجلس، وفي الوضع المثالي آراء عموم الأعضاء.

ويجب أن يكون بإمكان المناقشات والجلسات أن تعتمد على قاعدة صلبة قائمة من المعلومات تشمل إحصاءات وإسقاطات حقيقية وحلولاً مقترحة؛ وليس فقط المعلومات العامة التي ترد في المذكرات المفاهيمية التي هي قطاعاً مفيدة للغاية، بل وأيضاً المعلومات واسعة النطاق التي تمكن من تحقيق نتائج تشغيلية وتتجنب الاختصار على المناقشات النظرية.

ومع الاعتراف بأن بعض العناصر الحساسة في بعض القضايا قد تتطلب قدراً معيناً من السلطة التقديرية والحيطة، إلا أن ذلك لا يمكن أن يكون ذريعة لإضفاء الطابع المؤسسي على الدبلوماسية السرية. وينبغي أن يكون لكل قرار سجله التفسيري الذي يمنح، بالإضافة إلى ذلك، أقصى قدر من المشروعية للقرارات المتخذة.

إن مجلس الأمن يعمل باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وفقاً للمادة 24 من ميثاق الأمم المتحدة، ولكن الجانب الآخر من ذلك التمثيل هو الالتزام بكفالة اتخاذ الأمم المتحدة إجراءات فورية وفعالة، ويجب أن تنفذ هذه المسؤولية الواردة في نفس تلك المادة دون استثناءات.

وختاماً، تعترف إكوادور بعمل سانت فنسنت وجزر غرينادين والمكسيك، التي تشغل الآن مقعداً في المجلس، بالتنسيق مع مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي سواء على مستوى السفراء أو على مستوى المنسقين والخبراء.

بيان جمهورية مصر العربية

[الأصل: بالعربية]

يطيب لي أن أثنى رئاسة إستونيا لمجلس الأمن خلال شهر حزيران/يونيه 2021 وحرصها على تناول هذا الموضوع المهم وتلقي مداخلات العضوية العامة بهدف الوقوف على آراء ومقترحات الدول، وهو ما يعتبر في حد ذاته تطبيقاً عملياً لسُبل تحسين أساليب عمل مجلس الأمن، كما لا يفوتني شكر المندوبة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين على قيادتها للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى ذات الصلة، والترحيب بالإحاطة القيمة للسيدة كارين لاندغرين، والسيدة لورين سيفيرز.

وينضم وفد بلادي للبيان المودع من قبل نيوزيلندا باسم مجموعة من الدول التي كانت تحظى بالعضوية غير الدائمة في مجلس الأمن مؤخراً، وأود أن أضيف النقاط التالية بصفتي الوطنية:

أدت جائحة كورونا إلى فرض واقع غريب على مجلس الأمن والعمل الدولي ككل، وينبغي تقييم تأثيراتها ليس فقط من الناحية الإجرائية، ولكن أيضاً اتصالاً بمدى فاعلية ونجاح تعامل المجلس مع هذه الأزمة التي عصفت بعالمنا. فالنجاح في عقد الاجتماعات بصورة افتراضية واعتماد القرارات في موعدها، بالرغم من أهميته، إلا أنه لا يجب أن يمثل مقياس التقييم الوحيد، فالأهم من وجهة نظرنا الوقوف على مدى اضطلاع المجلس بمسؤولياته في التفاعل مع الأزمة وتنسيق الجهد الدولي في مواجهتها.

لذا تحرص مصر على إيداع هذا البيان إيماناً منا بتزايد أهمية النقاش حول أساليب عمل مجلس الأمن بعد تأثير جائحة كورونا وفرضها تحديات لوجستية أضافت من معوقات الاطلاع على مجريات الأمور في المجلس، الأمر الذي أضاف من الخلل القائم في شفافية أعمال المجلس وكذا في الترابط بين المجلس والعضوية العامة لتنسيق العمل الدولي في مواجهة تهديد أصابنا جميعاً.

نتمسك بأن أفضل السبل لإدارة أعمال المجلس هو الالتزام بمحددات المذكرة S/2017/507، وفي هذا السياق، نرى ضرورة لعودة مجلس الأمن للعمل بصورة طبيعية في ضوء تطور الأوضاع الصحية والتخفيف النسبي للإجراءات الاحترازية بمقر الأمم المتحدة.

كما يتطلب الأمر تطوير الإحاطات الدورية للعضوية العامة والاستماع إلى آرائها في صياغة برنامج عمل المجلس، فضلاً عن الإحاطة بأهم الاجتماعات والأنشطة والزيارات التي يقوم بها مجلس الأمن، مع ضرورة قيام رؤساء الأجهزة الفرعية واللجان التابعة للمجلس كذلك بتقديم إحاطات دورية للعضوية العامة.

من المهم زيادة وتيرة الاجتماعات المفتوحة بكافة أشكالها ومسمياتها، سواء لمجلس الأمن أو للأجهزة الفرعية ولجان العقوبات التابعة له. وينبغي التذكير بأن مجلس الأمن يمثل العضوية العامة، ويعمل بالنيابة عنها، وبالتالي فإن اجتماعاته وأعماله كقاعدة عامة يجب ألا تُحجب عنها، إلا ما تعلق منها استثناءً باجتماعات تتناول معلومات تتصل بالأمن القومي للدول وبناءً على طلب من تلك الدول.

لضمان انخراط حقيقي وجاد بين تحركات المجلس وتفاعل العضوية العامة، ينبغي موافاة العضوية العامة بمشروعات القرارات والبيانات الرئاسية المطروحة أمام مجلس الأمن، وموافاة الدول بتطورات المشاورات حولها، مع إتاحة الفرصة للعضوية العامة قدر الإمكان لموافاة الدول الأعضاء في مجلس الأمن بآرائها ومقترحاتها بالنسبة لتلك المشروعات.

نؤكد على أهمية تشاور مجلس الأمن مع الدول والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة بالنزاعات التي يتناولها مجلس الأمن، خاصة الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية.

كما أنه من الضروري مواصلة السعي لتحسين تشاور مجلس الأمن مع الدول المساهمة بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وذلك على نحو ما هو وارد بالفقرة 91 من المذكرة S/2017/507.

قيام الأجهزة الفرعية التابعة لمجلس الأمن ولجان العقوبات بشكل خاص ولجان الخبراء بالتشاور مع الدول المعنية في مرحلة إعداد التقارير التي تتناول تلك الدول.

دعوة الدول المعنية للمشاركة في اجتماعات الأجهزة الفرعية واللجان إذا ما تعلق موضوع الاجتماع بتلك الدول، وهي الأمور التي أشارت إليها، ضمن أمور أخرى، الفقرات من 101 إلى 110 من المذكرة S/2017/507.

ختاماً، يلزم الإشارة إلى الاقتراحات لتطوير أساليب عمل مجلس الأمن والأجهزة الفرعية ولجان العقوبات التابعة له عديدة، إلا أن العبرة تكمن في توفر الإرادة السياسية للأخذ بها، ووجود القناعة بأن تطوير تلك الأساليب سوف يزيد من القيمة المضافة لمجلس الأمن وللأجهزة واللجان الفرعية التابعة له، ويزيد من مصداقيته أمام العضوية العامة، والعكس بالطبع صحيح.

المرفق الحادي عشر

بيان البعثة الدائمة للسلفادور لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

تشكر السلفادور الرئاسة الإستونية على إدراج هذه المناقشة المفتوحة في برنامج العمل، ووفد سانت فنسنت وجزر غرينادين على عمله بصفته رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى. ونشيد بهذه الجهود الرامية إلى زيادة الشفافية والفعالية والكفاءة في عمليات مجلس الأمن، فضلا عن تعزيز المزيد من التفاعل بين جميع هيئات الأمم المتحدة.

وقد أعادت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى حد كبير تحديد جدول أعمال المنظمة بأسرها. وأدت آثارها إلى تفاقم التحديات القائمة وزادت من كشف نقاط ضعفنا أكثر. ومن ناحية أخرى، كشفت الحاجة إلى التصدي للتهديدات العالمية من خلال إعادة تنشيط تعددية الأطراف، على أساس من التضامن والتعاون الدولي. وتعتقد السلفادور اعتقادا راسخا بأن تعددية الأطراف ليست خياراً، بل هي ضرورة في مهمتنا المتمثلة في إعادة البناء على نحو أفضل من أجل عالم أكثر إنصافاً واستدامة وأقدر على الصمود.

وفيما يتعلق بمجلس الأمن، فإن هذا يهيئ مجالاً للتفكير في كيفية كفالة الوفاء الصارم بالمادة 24 من ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما كيفية كفالة اتخاذ إجراءات فورية وفعالة بشأن المسؤولية الجماعية في صون السلم والأمن الدوليين.

وقد أصبح من الضروري مرة أخرى النظر في الوضع الحالي لأساليب عمل مجلس الأمن من وجهة نظر بناءة، بهدف زيادة الفعالية والشفافية وشمول الجميع في أنشطته.

وترى السلفادور أنه قد ثبت، على مر تاريخ المنظمة، أن تعزيز أساليب عمل مجلس الأمن أمر هام ليس فقط لكفالة أن تتمكن هذه الهيئة من الوفاء بمسؤولياتها، بل وأيضاً لضمان أن تكون الأمم المتحدة قادرة على مواجهة التحديات الراهنة وتلبية تطلعات الشعوب التي تخدمها.

ولذلك، ترى السلفادور أن من الأهمية بمكان أن تستمر الجهود لتحسين أداء مجلس الأمن عمله من خلال تعزيز ديمقراطيته ومساءلته. وسيساعد تنفيذ هذه التدابير على تعزيز كفاءته وشفافيته، فضلاً عن التفاعل والحوار الضروريين مع الدول غير الأعضاء.

وعلى هذا المنوال، تعترف السلفادور بالتقدم الكبير الذي أحرزه الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، الذي أسهم، في جملة أمور، في اعتماد مذكرات رئيس مجلس الأمن التي وضحت أساليب العمل ووحدتها وعززتها.

وبالمثل، تعلق السلفادور أهمية كبيرة على المناقشات التي تُعقد في إطار المفاوضات الحكومية الدولية بشأن مسألة التمثيل في مجلس الأمن وزيادة عضويته والمسائل ذات الصلة، التي أظهرت أن عدداً كبيراً من الدول يرغب في الإسهام في تحسين أساليب عمله.

وقد طرحت الجائحة التي تسبب فيها كوفيد-19 تحديات كبرى أمام سير عمل الأمم المتحدة. وتعترف السلفادور بأن مجلس الأمن، مثله مثل بقية هيئاته، قد تكيف مع ظروف غير مسبوقه نجمت عن الجائحة. وقد أتاح اعتماد أساليب مبتكرة ومرنة لاتخاذ القرارات من خلال إجراءات الصمت وعقد جلسات

افتراضية أو بصيغة مختلطة في ظروف محددة، أتاح مواصلة عمل الرصد وكفالة تجديد ولاية آليات تصريف الأعمال المتبقية ومختلف عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، فضلا عن النهوض بمختلف المسائل المواضيعية المدرجة في جدول أعماله.

وفي المستقبل، ترى السلفادور أنه من المهم لأعضاء مجلس الأمن أن يواصلوا مناقشة تلك الممارسات بهدف التوصل إلى توافق في الآراء بشأن استخدامها وتنفيذها في المستقبل، بغية اعتماد الدروس المستفادة والممارسات الجيدة التي أفرزتها أزمة من قبيل التي أوجدتها جائحة كوفيد-19.

وتعتقد السلفادور أن المرونة في أساليب عمل مجلس الأمن لم ينجم عنها إضعاف تلك الهيئة؛ بل على العكس من ذلك، مكنته من تحقيق الأهداف والولايات التي منحه إياها ميثاق الأمم المتحدة، وزيادة مشروعيتها في الوقت نفسه.

وإذ تأخذ السلفادور في اعتبارها أن تحسين أساليب عمل مجلس الأمن ليس غاية في حد ذاته، بل هو عملية مستمرة ينبغي أن تتغير مع مرور الوقت، فإنها تعتقد أنه ينبغي للمجلس أن يقوم بتحديث أساليب عمله من خلال تدابير تسمح له بالوفاء بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين.

وفيما يتعلق بمسألة حفظ السلام، تعتقد السلفادور أن من شأن ذلك أن يبسر أيضا قدرة أعضاء المجلس على التركيز بشكل خاص على صياغة ولايات متينة وفعالة تحظى بأكبر قدر ممكن من الدعم السياسي، مما يضمن تمويلها. وعلى هذا المنوال، سيحدد أعضاء مجلس الأمن مقترحات عملية إضافية بإدراج آراء كل طرف من الأطراف المعنية. وعلاوة على ذلك، يجب إيلاء اهتمام خاص لوضع استراتيجية سياسية لتكون عنصرا مركزيا في إنشاء وتعديل ولايات عمليات حفظ السلام، وهي عملية يمكن أن تستفيد من آراء وتوصيات جميع الأطراف فضلا عن أعضاء الجمعية العامة المساهمين بقوات وبأفراد الشرطة، وعلى وجه الخصوص، آراء البلد المستقبل.

وعلاوة على ذلك، نعتقد أنه لتحقيق ذلك الطموح، وبمجرد أن تتحسن الظروف، ينبغي أن تستأنف المشاركة الحضورية لباقي الوفود البالغ عددها 178 وفدا في الجمعية العامة، والتي كان من المستحيل عليها أن تشارك في مختلف المشاورات، وأن تتدخل في المناقشات المفتوحة، وأن تشارك في المداولات بشأن مختلف البنود الموضوعية والمسائل الأخرى التي تجري معالجتها في مجلس الأمن.

وتسلم السلفادور بالتقدم الذي أحرزه مجلس الأمن في إعداد تقريره عن أعماله لعام 2020 وتقديمه لاحقا إلى الجمعية العامة، ونبقي على دعوتنا إلى مواصلة هذه الممارسة الجيدة وعدم ادخار أي جهد للوفاء بالجدول الزمنية المحددة في المذكرة رقم S/2017/507 المؤرخة 30 آب/أغسطس 2017. ونشجع أعضاء مجلس الأمن على أن يقدموا في المستقبل تقارير إلى الجمعية العامة تتضمن تقريرا كاملا وموضوعيا وتحليلا عن أعماله؛ ونشجع أيضا على إجراء مشاورات مفتوحة قبل وأثناء صياغته، وهو مجهود سيؤدي إلى عملية ديمقراطية في مجلس الأمن ويمثل في الوقت نفسه اهتماما بمراعاة شواغل وآراء الأعضاء ككل.

وينبغي أن يتضمن التقرير تحليلا لعملية صنع القرار داخل المجلس، فضلا عن عناصر تزيد من توضيح الدوافع التي تدفع أعضاء الدائمين إلى استخدام حق النقض.

وندعو إلى مواصلة نشر التقارير عن أنشطة كل رئاسة من الرئاسة الشهرية في الوقت المناسب، وإلى أن تتضمن، قبل كل شيء، بالإضافة إلى قائمة بالوثائق، تحليلا للحالات، بما في ذلك التهديدات التي

يمكن أن تشكل خطرا على السلم والأمن الدوليين. وبالمثل، نطلب إصدار تقارير الأمين العام إلى مجلس الأمن باللغات الرسمية الست، حتى يكون هناك وقت كاف للتشاور معها قبل المناقشات والجلسات بشأن مختلف عمليات حفظ السلام، والبعثات السياسية الخاصة والمناقشات المفتوحة، لأنها تمثل مَدْخَلا هاما جدا يسمح لأعضاء الجمعية العامة بالمشاركة النشطة والبناءة.

وفيما يتعلق بالوثائق الختامية والاتفاقات الرسمية، تلفت السلفادور الانتباه بوجه خاص إلى انخفاض عدد الوثائق الرسمية المعتمدة في مجلس الأمن من سنة إلى أخرى، وهو ما يمكن أن يعزى إلى صعوبة بناء توافق الآراء. وتشكل القرارات والبيانات الرئاسية والبيانات الصحفية آليات هامة للاضطلاع بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين على النحو الذي يخوله ميثاق الأمم المتحدة.

وتدعو السلفادور الأعضاء إلى أن يسمحوا بأن تسود روح بناءة، وقبل كل شيء، أن يقدموا الرغبة في الوفاء بالولاية من أجل تقديم استجابات في الوقت المناسب للتهديدات الوشيكة والناشئة للسلم والأمن الدوليين على المصالح الفردية. وقد حان الوقت لتعزيز الإرادة السياسية لكل الأطراف الفاعلة من أجل اعتماد تدابير فعالة لمواجهة التهديدات التاريخية فضلا عن التهديدات الجديدة للسلم والأمن الدوليين.

ونود أن نلفت انتباه أعضاء هذه الهيئة إلى أهمية إجراء مشاورات قبل وأثناء المفاوضات بشأن قرارات مجلس الأمن مع بقية أعضاء الجمعية العامة كلما كان ذلك ممكنا، لا سيما القرارات التي سيفتح لاحقا باب الانضمام إلى مقدميها أمام جميع أعضاء المنظمة. ومن شأن ذلك أن يوضح الآثار المترتبة على تلك النصوص والالتزام الذي نقتطعه بشأنها، بالنظر إلى أنها ملزمة. وإن إتاحة الفرص لرعاية نصوص غير مألوقة أمامها مهل لا تتعدى 24 ساعة للتشاور مع العواصم والرد على البلد المقترح هي ممارسة ينبغي للمجلس أن يحسنها في المستقبل.

وفيما يتعلق بالشفافية، تود السلفادور أن تسلط الضوء على الجهود التي تبذلها الرئاسة الشهرية لمجلس الأمن من أجل تعزيز شمول الجميع، والمشاركة والمساءلة أمام الدول غير الأعضاء في تلك الهيئة من خلال عرض برامج عملها لكل شهر، فضلا عن الجلسات الشهرية التي تلخص أنشطتها. ونشجع الرئاسة المقبلة على مواصلة تلك الممارسة.

ونعرب عن تقديرنا لكون أعضاء مجلس الأمن يعقدون، بالتنسيق مع الرؤساء الشهرين، جلسات بصيغة آريا، لأنها توفر منبرا للحوار والتفاعل مع الجهات الفاعلة التي هي طرف مباشر في الحالات التي تعرض السلم والأمن والاستقرار الدولي للخطر. ومع ذلك، ينبغي ألا تحل هذه الجلسات محل الجلسات الرسمية للمجلس، كما رأينا في الأشهر الأخيرة. ولا ينبغي أن تكون صيغة الجلسات تلك أداة للترويج السياسي، مما يبطل طابعها الاستشاري، وهو ما أدى في الماضي إلى إحراز تقدم كبير بشأن مختلف البنود المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن.

وتشجع السلفادور أعضاء مجلس الأمن والأمم المتحدة عموما على مواصلة الالتزام بمبدأ التعاون والتضامن الدوليين. والجائحة ليست مبررا للتقهقر إلى الوراء؛ بل على العكس من ذلك، فقد فتحت المجال للتفكير في عهد جديد للمنظمة، مع تفضيل التركيز على تعزيز تعددية الأطراف والشفافية وشمول الجميع.

وتشير السلفادور أيضا إلى الإعلان المتعلق بالاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، الذي تعهدت فيه جميع الدول الأعضاء في المنظمة بتحديث الأمم المتحدة، معتبرة أن عالم اليوم بات مختلفا تماما عما كان عليه قبل 75 عاما، عندما أنشئت المنظمة.

وينبغي أن تتماشى القدرة والعزم على العمل من أجل تعزيز السلم والأمن الدوليين مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده؛ ولا ينبغي لأحد أن ينسى أن فشلا من هذا النوع لا يضعف مصداقية المنظمة والنظام متعدد الأطراف فحسب، بل ويعرض كذلك حياة الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم للخطر.

المرفق الثاني عشر

بيان البعثة الدائمة لغواتيمالا لدى الأمم المتحدة

تود غواتيمالا أن تعرب عن امتنانها للرئاسة الإستثنائية لمجلس الأمن على عقد هذه المناقشة المفتوحة عن طريق عقد المؤتمرات عبر الفيديو بشأن موضوع "المرونة والابتكار: الدروس المستفادة من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)" المتعلقة بالكفاءة والفعالية في عمل مجلس الأمن. ونحن على ثقة بأن مداولتنا لن تجدد فقط الالتزام بمواصلة إحراز تقدم في تحسين كفاءة وشفافية مجلس الأمن، بل وستكون أيضاً بمثابة أساس متين للتنفيذ الفعال للمذكرة الرئيسية رقم 507 (S/2017/507)، التي يعلق عليها وفد بلدي أهمية كبيرة. وتود غواتيمالا أيضاً أن تعرب عن شكرها لوفد سانت فنسنت وجزر غرينادين بصفته رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى.

وكما أشرنا إلى ذلك من قبل، فإن غواتيمالا تعترف بالتقدم المحرز في بعض الممارسات وبتعزيز التدابير الأخرى المدرجة في المذكرة رقم 507، وذلك بفضل العمل الجدير بالثناء الذي اضطلع به الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، الذي ترأسته الوفود السالفة بمهارة. وخلال فترة انتشار الجائحة، كان عمل مجلس الأمن وثيق الصلة بالمجتمع الدولي، نظراً لأن هذه الجائحة أثرت تأثيراً شديداً على سكاننا، وأثرت، بالتالي، على السلم والأمن الدوليين. بيد أن تدوين أفضل الممارسات مهمة غير مكتملة، وتظل عملية مفيدة للغاية لعمل هذه الهيئة. وإذ نأخذ في الاعتبار أيضاً تجربتنا الخاصة كعضو غير دائم في مجلس الأمن، خلال الفترة 2012-2013، فإننا نرى أن هناك دائماً مجالاً للتحسين، ونود، في هذا الصدد، أن نسلط الضوء على ثلاث مسائل ذات أهمية راهنة لأساليب عمل مجلس الأمن.

أولاً، لا يزال البحث عن المعلومات والسعي للفهم فيما يتعلق بأنشطة المجلس طلباً أساسياً ومشروعاً. وعلى الرغم من حدوث زيادة في الجلسات العلنية للمجلس، فإن استمرار ممارسة المناقشات المفتوحة، التي جرى تكيفها مع شكل المناقشات الافتراضية المفتوحة خلال فترة الجائحة، قد شجع على مشاركة أوسع نطاقاً من غير أعضاء المجلس. وفي السنوات الأخيرة، مكن عقد العديد من الجلسات وفقاً لصيغة آراء المجلس من الحصول على معلومات حقة ليكون أكثر فعالية في الاضطلاع بمسؤوليته في صون السلم والأمن الدوليين. ونعتقد أنه من المهم عقد جلسات اختتام وزيادة التفاعل مع لجنة بناء السلام - وهي هيئة استشارية للمجلس تضطلع بدور هام في منع تكرار النزاعات - ومع رؤساء التشكيلات التابعة للجنة المسؤولين عن بلدان محددة، وكذلك مع الهيئات الأخرى للأمم المتحدة. وننظر بعين التقدير لاستمرار تنفيذ أحكام المذكرة رقم 507 فيما يتعلق بأهمية الحفاظ على الاتصال مع لجنة بناء السلام، بوصفها هيئة استشارية حكومية دولية، فضلاً عن تشكيلاتها الأخرى. ومن الواضح أن ذلك سيمكن من الحصول على معلومات مباشرة موثوقة بها، فضلاً عن مشورة دقيقة بشأن التشكيلات القطرية للجنة بناء السلام. وبالإضافة إلى ذلك، من شأن هذا أيضاً أن يتيح تحقيق أوجه من الكفاءة فيما يتعلق بمنع نشوب النزاعات، مع الحفاظ على توجه صحيح فيما يتعلق بتنفيذ مفهوم صون السلام.

ثانياً، اتخذ المجلس، في الماضي، قرارات مهمة للغاية فيما يتعلق بتعيين رؤساء مختلف الهيئات الفرعية بطريقة متوازنة وشفافة وشاملة. وقد سمحت الممارسة المذكورة آنفاً بإحداث تغيير لأن هناك انطباعاً بأن المشاورات جارية بشأن العلمية، ولا سيما فيما بين أعضاء المجلس المنتخبين حديثاً. ويأمل وفد بلدي في تعزيز هذه الممارسة وهذا الاتجاه في المستقبل. ومن الضروري أيضاً كفاً أن تكون عمليات اختيار وتعيين

مختلف أفرقة الخبراء أكثر شفافية وتوازناً، بحيث يكون هناك أوسع تمثيل جغرافي وجنساني ممكن، مع مراعاة المبادئ التوجيهية الواردة في الفقرة 111 من المذكرة S/2017/507، التي تشير إلى أنه يجب الاتفاق على تعيين رئاسي الهيئات الفرعية في موعد أقصاه 1 تشرين الأول/أكتوبر من كل عام. وفي هذا السياق، نرى أن تعيين رؤساء الهيئات الفرعية في الوقت المناسب سيساعد على تعزيز القرارات ذات الصلة بلجان الجزاءات وتنفيذها بفعالية.

ثالثاً، تعلق غواتيمالا، بوصفها بلداً مساهماً بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، أهمية كبيرة على ما ذكر في الفرع الثامن من المذكرة رقم 507، لأن أهمية عقد مشاورات بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة كبيرة للغاية في تنفيذ الولايات التي يقرها مجلس الأمن. ومن المؤكد أن التفاعلات مع البلدان المساهمة بقوات تزيد من قدرة مجلس الأمن على اتخاذ قرارات مناسبة وفعالة وفي الوقت المناسب للوفاء بمسؤولياته. وبات هذا التنسيق حيويًا أيضاً خلال فترة الصعوبات التي شكلتها جائحة كوفيد-19 فيما يتعلق بأمن قواتنا المنتشرة في الميدان. ومن المهم إبقاء الدول المساهمة بقوات على اطلاع على أي حالات انتقال من عمليات حفظ السلام إلى بعثات سياسية خاصة، فضلاً عن أي تغييرات في الولايات.

وفي الختام، يقدر وفد بلدنا العمل المحدث الذي كان يقوم في السنوات الماضية بشكل راسخ على أساليب عمل مجلس الأمن. ونرحب كثيراً بالتقدم المحرز في السنوات الثلاث الماضية، ولا سيما خلال الفترة التي أثرت فيها هذه الجائحة على الأداء العادي للأمم المتحدة. وتذكرنا هذه الممارسة بأن الأعضاء المنتخبين، الذين يخضعون لمساءلة المجموعات الإقليمية وجميع أعضاء الأمم المتحدة، هم الذين يقومون على الأرجح بتحسين أساليب عملهم. وأفضل طريقة لإبراز الطابع التمثيلي والديمقراطي للمجلس هي تعزيز معايير المساءلة والشفافية. ومن شأن تحسين التعاون مع الأعضاء الدائمين أن يؤدي إلى المزيد من فعالية المجلس في تحقيق الهدف المشترك المتمثل في تحسين أساليب عمله، وذلك لأن قراراته تؤثر على أعضاء الأمم المتحدة.

وفي هذا السياق، تأمل غواتيمالا أيضاً أن يتم الاتفاق على وثيقة ذات صلة لمجلس الأمن في سياق الأوقات غير المسبوقة التي نعيشها بسبب جائحة كوفيد-19.

المرفق الثالث عشر

بيان الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة

إن وجود مجموعة من النزاعات القديمة والتي لم تجد بعد طريقها إلى التسوية، فضلا عن العدد المتزايد بوتيرة سريعة من التهديدات التي تطال السلم والأمن الدوليين، يؤكد على أهمية "مرونة" المجلس وجاهزيته للاستجابة للظروف الاستثنائية على وجه الخصوص. وهي إحدى العناصر الحاسمة في أداء المجلس لوظائفه بصورة فورية وفعالة ومستمرة، على النحو المطلوب في المادتين 24 (1) و 28 (1) من ميثاق الأمم المتحدة.

وفي الوقت نفسه، يجب دوما اعتبار تحسين كفاءة المجلس وفعاليته عملا قيد الإنجاز، نظرا للطبيعة والنطاق المتطورين للتهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان.

وإن أنجع طريقة لكفالة شفافية المجلس وكفاءته وفعاليته هي في الواقع إصلاحه وتطويره حتى يصبح هيئة شفافة حقا وقائمة على قواعد، وقبل كل شيء هيئة مسؤولة. ولهذا السبب، فإن "أساليب عمل" المجلس هي من بين القضايا الأساسية الخمس للمناقشات الجارية بشأن إصلاح مجلس الأمن.

وعلى الرغم من أن بعض جوانب أساليب عمل المجلس قد تحسنت نسبيا في العقود القليلة الماضية، إلا أنها لم ترق إلى توقعات جميع الأعضاء لأنها كانت قليلة جدا وبطيئة.

وبناء على ذلك، وبالتوازي مع المناقشات الجارية بشأن هذا الموضوع في إطار "المفاوضات الحكومية الدولية"، يجب مضاعفة الجهود الرامية إلى إحراز تقدم في هذا الصدد، ولا سيما داخل المجلس نفسه.

وقد مكن النهج الابتكاري الذي اتبعه المجلس خلال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) من تكيفه مع حالة جديدة وغير مسبقة وكفل استمرار عمله. وهذا يبرز وجوب تحسين وتعزيز مرونة المجلس بشكل مستمر، بما في ذلك من خلال اعتماد أساليب مبتكرة واستخدام التكنولوجيات المتقدمة استخداما سليما.

ومع ذلك، ومهما كانت أهمية مرونة المجلس، فإنه لا يمكنها لوحدها لا أن تكفل فعاليته ولا أن تحل محل ما يلزم من إرادة سياسية حقيقية وروح مسؤولية لدى دوله الأعضاء للتصدي لمختلف التحديات التي تواجه المجلس.

وخلال الهجوم الذي شنه النظام الإسرائيلي مؤخرا على غزة، والذي استمر 11 يوما وقُتل فيه أكثر من 250 مدنيا وجرح ما يقرب من 2 000 آخرين، ودُمرت منازل ومستشفيات ومدارس ومساجد لا حصر لها، شهدنا كيف حال عضو دائم في المجلس بصورة غير مسؤولة وصفيقة دون إصدار حتى بيان صحفي بسيط باسم المجلس يدعو إلى وقف إطلاق النار.

وهذا يثبت بوضوح، إضافة إلى النقاعس التاريخي لمجلس الأمن عن إنهاء احتلال فلسطين بطبيعة الحال، على أنه بالتوازي مع تعزيز مرونة وشفافية المجلس، يجب بذل جهود جادة لتعزيز مساءلة هذه الهيئة ودولها الأعضاء وكفالة أن يتصرف المجلس بما يتفق تماما مع القانون الدولي ومقاصد الأمم المتحدة ومبادئها.

ووفقا للمادة 24 من ميثاق الأمم المتحدة، فإن مجلس الأمن يتحمل، في اضطلاع به مهامه، مسؤولية قانونية وسياسية وأخلاقية عن التصرف بسرعة وفعالية وبطريقة سليمة ومسؤولة.

وهذا يعني أنه يجب على المجلس أن يتجنب التقاعس أو التقصير أو اتخاذ قرارات تتجاوز سلطات المجلس أو إعمال النظر في الحالات التي لا تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين أو القضايا ذات الصلة بالشؤون الداخلية للدول.

وبالمثل، ينبغي لأعضائه أن يتخذوا القرارات ليس استنادا إلى مصالحهم الوطنية أو مصالح مجموعات الجغرافيا السياسية أو المجموعات الجغرافية التي ينتمون إليها، ولكن على أساس المصالح المشتركة لجميع أعضاء الأمم المتحدة.

والمجلس مسؤول أمام الدول الأعضاء التي يتصرف باسمها، ويجب أن يظل مسؤولا أمامها. بل إن هذا بالفعل هو علة وجود المادة 24(3) من ميثاق الأمم المتحدة، التي تلزم المجلس بتقديم تقارير سنوية وأخرى خاصة إلى الجمعية العامة، حيث توجد تمثيلية لجميع الدول الأعضاء.

وإن الامتثال الكامل للميثاق أمر حاسم في منع المجلس من اللجوء المتزايد والمفرط والمتسرع إلى المهام الموكلة إليه بموجب الفصل السابع، ولا سيما بالنظر إلى أنه فرض جزاءات في حالات لم تكن فيها ضرورة لاتخاذ أي إجراء كان، ونتيجة لذلك، انتهكت الحقوق السيادية للدول فضلا عن حقوق الإنسان لمواطنيها انتهاكا كبيرا.

ومن شأن ذلك أيضا أن يحول دون زيادة تعميق نقص الثقة وأزمة المصادقية والمشروعية التي يواجهها المجلس بالفعل.

ويجب اعتبار التحسين المستمر لأساليب عمل المجلس مسؤولية مشتركة لأعضاء المجلس وجميع أعضاء الأمم المتحدة بصفة عامة، وإيران على استعداد للمساهمة الإيجابية في هذه المساعي.

المرفق الرابع عشر

بيان البعثة الدائمة لإيطاليا لدى الأمم المتحدة

تتيح لنا المناقشة المفتوحة اليوم فرصة للإسهاب في شرح الكيفية التي يمكن بها للمجلس أن يعزز أساليب عمله من أجل تكييفها على نحو أفضل مع الظروف المتغيرة باستمرار.

ونتتيح لنا أيضا فرصة للإشادة بسانت فنسنت وجزر غرينادين بصفتها رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى. ونحن على ثقة من أننا سنتمكن، تحت قيادة السفيرة إنغا روندا كينغ، من الأخذ بممارسات إيجابية جديدة ومواصلة تعزيز التعاون بين الرئاسة الشهرية والفريق العامل غير الرسمي.

وقد أعربت إيطاليا عن سعادتها بالانضمام إلى البيان الذي أدلت به اليوم نيوزيلندا بالنيابة عن عدد من الأعضاء المنتخبين مؤخرا في المجلس من جميع المجموعات الإقليمية وتود أن تقدم بعض الملاحظات الإضافية بصفتها الوطنية.

ونمشيا مع المذكرة المفاهيمية لهذه الجلسة، نود أن نؤكد أن المرونة هي وسيلة لا غنى عنها يمكن من خلالها لمجلس الأمن أن يؤدي وظائفه حتى في أشد الأوقات صعوبة.

وقد تطلب الأمر أزمة مأساوية لم تكن متوقعة من أجل تغيير أساليب عملنا. ونحن جميعا على دراية الآن بـ "العمل الذكي" و "الجلسات الافتراضية". وقد تمكنا من إدخال العديد من الابتكارات الإيجابية، كما ذكرت نيوزيلندا، من أجل جعل المجلس يقوم بوظيفته. وينبغي لنا أن نشننها وأن نكون مستعدين لبذل المزيد، وأن نكون على ثقة من أن مجلس الأمن قد أثبت قدرته على اغتنام الفرص الجديدة لإحراز تقدم.

والمرونة والابتكار هما في الواقع عنصران أساسيان لتعزيز أساليب عمل المجلس. بيد أنه، ولتعزيز أداء المجلس فعلا، نحن بحاجة أيضا إلى مزيد من الشفافية، ومزيد من المساءلة والكفاءة.

ويمكن لزيادة الشفافية أن تعزز ثقة الرأي العام في هذه المنظمة، وأن تقودنا ذلك، في نهاية المطاف، إلى تحقيق الهدف المشترك المتمثل في تعزيز تعددية الأطراف. ولتحقيق ذلك الهدف، ينبغي لنا جدولتنا المزيد من الجلسات المفتوحة الصيغة والإحاطات الزاخرة بالمعلومات، ودعوة مزيد من مقدمي الإحاطات من المجتمع المدني، ولا سيما النساء مقدمات الإحاطات، وينبغي لنا كذلك، بخاصة، السماح بالحصول على المعلومات بشكل أفضل.

وستكون زيادة الشفافية مسألة أساسية بالنسبة للأعضاء العشرة المنتخبين الذين لا يخدمون سوى سنتين في المجلس. ويمكن لاطلاع شامل على إجراءات المجلس وممارساته أن يساعدكم "في الشروع في عملهم مباشرة". ونحن مقتنعون أن من شأن أداء أفضل للأعضاء العشرة المنتخبين أن يؤدي إلى تفاعلات أسهل مع الأعضاء الخمسة الدائمين وإلى تعزيز كفاءة وفعالية المجلس برمته. ومن شأن تحسين أداء الأعضاء العشرة المنتخبين أن يفيد جميع الأعضاء.

وتود إيطاليا أن تؤكد مجددا اليوم الحاجة إلى إرساء الديمقراطية في المجلس. وأول وأهم خطوة في ذلك الاتجاه هي أن يعمل الأعضاء الخمسة عشر معا باستمرار وعلى قدم المساواة. وينبغي للأعضاء العشرة المنتخبين أن يضطلعوا بدور أكثر فعالية في عملية الصياغة والتشاور. ولهذا الغرض، نؤيد تقاسم الأعباء

على نحو أكثر إنصافاً ومساواة بحيث ينطبق ذلك على نظام القائمين بالصياغة وتوزيع رئاسات الهيئات الفرعية.

وسيكون هذا التوزيع العادل والمتساوي للمهام متسقاً مع مجلس أمن أكثر ديمقراطية وشفافية وخضوعاً للمساءلة وأكثر كفاءة وتمثيلاً.

ويتمثل هدفنا في تحسين أساليب عمل المجلس وإصلاح هيكله وتكوينه. وفي هذا المنعطف الفريد الذي نواجهه حالياً، ينبغي ألا نقتصر على مجرد اعتماد تدابير قابلة للتكيف من أجل العودة إلى "العمل كالمعتاد"، بل ينبغي أن نبحت عن طرائق جديدة للعمل معاً على نحو أفضل وجعل مجلس الأمن أكثر حجياً وكفاءة.

المرفق الخامس عشر

بيان الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة، إيشيكاني كيمييرو

أود أن أعرب عن تقديري العميق للرئاسة الإستونية ولسانت فنسنت وجزر غرينادين، رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن تحسين أساليب عمل مجلس الأمن، الذي كانت اليابان شديدة الالتزام به على الدوام. وتقدر اليابان أيضا العمل الدؤوب الذي يقوم به أعضاء المجلس الحاليون والذين انضموا إليه مؤخرا من أجل تطوير أساليب عمل هذه الهيئة.

ويسر اليابان أن ترى أن المجلس بدأ في تطبيع أنشطته مع تحسن حالة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وتود اليابان أن تجدد الإعراب عن احترامها وامتنانها لرئاسات مجلس الأمن المتعاقبة منذ آذار/مارس 2020 على جهودها لمواصلة عمل المجلس في ظل الظروف غير المسبوقة للجائحة.

وإن الضرورة لهي أم الاختراع. ومن الجدير بالثناء أن مجلس الأمن تمكن من الاضطلاع بعمله دون انقطاع في وقت الأزمة هذا، وذلك عبر الاستفادة الكاملة من التكنولوجيا الرقمية بروح من التحدي. وقد تم تطوير أساليب عمل مبتكرة، بما في ذلك التداول بالفيديو، وإجراءات التصويت، وبرنامج العمل المؤقت، فضلا عن ترتيبات تجميع وتعميم البيانات المقدمة للمناقشات المفتوحة عبر الفيديو.

ومن جهة أخرى، لا يزال هناك مجال للتحسين. فعلى سبيل المثال، يحول اشتراط توافق الآراء لاعتماد بنود جدول الأعمال للتداول بالفيديو دون قدرة المجلس على التعامل بمرونة مع المسائل العالقة، ونحن لا نرى سببا لتطبيق قواعد مختلفة بشأن وضع جدول الأعمال على التداول بالفيديو. وبالإضافة إلى ذلك، وفي حين أن اعتماد صيغة الفيديو في المناقشة المفتوحة قد يسر مشاركة أعضاء المجلس على مستوى رفيع، فإن الحالة التي لا يسمح فيها إلا بتقديم بيانات مكتوبة لغير الأعضاء في المجلس تعوق سماع أصوات غير الأعضاء في المجلس في الوقت المناسب.

ويمكن أن تستخدم الأدوات التي تم تطويرها للتعامل مع مختلف القيود التي فرضتها الجائحة لضمان مواصلة المجلس عمله في ظل وضع مماثل في المستقبل، مثلا إغلاق مباني الأمم المتحدة بسبب تساقط الثلوج بغزارة. ولذلك، ينبغي النظر بجدية في إمكانية الأخذ بقواعد جديدة في أساليب عمل المجلس ليكون أفضل استعدادا لأي طارئ.

واليابان مع الرأي القائل إنه من المهم، في السعي إلى إصلاح أساليب العمل، تحقيق التوازن الصحيح بين الاحتياجات المزدوجة من الشفافية والكفاءة. ولتعزيز مشروعية قرارات المجلس، ينبغي أن تكون عملية صنع القرار شفافة قدر الإمكان، بما يتيح لها أن تأخذ في الاعتبار مختلف الآراء من داخل المجلس وخارجه على السواء.

ومن ناحية أخرى، ينبغي أن نضع في اعتبارنا هدفنا الرئيسي، وهو تعزيز قدرة المجلس على اتخاذ أفضل الإجراءات بأكثر الطرق كفاءة ومراعاة لحسن التوقيت من أجل صون السلم والأمن الدوليين واستعادتهما. ونعتقد أن هذا لا ينطبق على جلسات المجلس العادية فحسب، بل والجلسات الافتراضية كذلك.

واليابان مرشحة حاليا للانتخاب كعضو غير دائم في مجلس الأمن للفترة 2023-2024، وإذا ما انتخبت، فإنها ستقدم إسهامات إضافية من أجل تحسين أساليب عمل المجلس بالتعاون مع جميع الدول الأعضاء.

المرفق السادس عشر

بيان كتابي للممثل الدائم للكويت لدى الأمم المتحدة، السفير منصور عياد العتيبي

[الأصل: بالعربية]

أود أن أعرب عن شكرنا وتقديرنا لكل من إستونيا، رئيسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وسانت فنسنت وجزر غرينادين على عقد هذه المناقشة المفتوحة لمناقشة أساليب عمل المجلس، ويسعدنا أن نرى استمرار ممارسة عقد مناقشة سنوية مفتوحة حول هذا الموضوع الهام تماشياً مع الفقرة 100 من مذكرة رئيس مجلس الأمن S/2017/507 على الرغم من الظروف الاستثنائية التي ما زلنا نواجهها نتيجة لجائحة كوفيد-19.

كما تضم دولة الكويت صوتها إلى البيان المشترك الذي تم تعميمه من قبل نيوزيلندا بالنيابة عن العديد من الأعضاء المنتخبين السابقين في مجلس الأمن.

وتعتبر هذه المناقشة المفتوحة الثانية لمجلس الأمن حول أساليب عمله التي تعقد على خلفية جائحة كوفيد-19، وكما رأينا، كان لهذه الأزمة الصحية العالمية غير المسبوقة تأثير كبير على أداء وأعمال الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، خلال العام الماضي. وفي هذا السياق، نرحب بالتدابير المؤقتة التي تم اعتمادها من قبل المجلس للتكيف مع هذه الظروف مع الحفاظ على استمرار عمله وفقاً للمادة 28 من ميثاق الأمم المتحدة، كما أود أن أثني على قيادة السفيرة إينغا روندا كينغ، رئيسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى في ضمان استمرارية لقاءات وعمل الفريق خلال هذه الفترة.

وتماشياً مع الأهداف والأسئلة التوجيهية الواردة في المذكرة المفاهيمية التي تم تعميمها من قبل رئاسة المجلس، اسمحوا لي أن أشارككم المقترحات والملاحظات التالية:

1 - في ضوء التدابير المؤقتة المذكورة أعلاه، والتي تم تطبيقها على أساليب عمل المجلس خلال العام الماضي، وبينما نعمل ونسعى نحو العودة إلى الأوضاع الطبيعية، نعتقد أن المجلس لا يزال بإمكانه الاحتفاظ ببعض الممارسات الجديدة التي طورها خلال جائحة كوفيد-19 من أجل جعل عمله أكثر مرونة وفعالية، بما في ذلك الاستمرار في السماح لبعض مقامي الإحاطة بالمشاركة في جلساته بشكل مرئي في حالة عدم تمكنهم من الحضور شخصياً.

2 - لا بد من استمرار ضمان التنفيذ الكامل للمذكرة S/2017/507، بما في ذلك المذكرات الرئاسية الثماني التي تم الاتفاق عليها في كانون الأول/ديسمبر 2019 خلال رئاسة دولة الكويت للفريق العامل، والتي تضمنت مقترحات وتحسينات عديدة حول الكثير من القضايا والمواضيع التي تهدف إلى زيادة شفافية المجلس وكفاءته، بما في ذلك زيادة الشفافية فيما يتعلق بجلسات وأنشطة المجلس غير الرسمية، وعملية اختيار رؤساء الهيئات الفرعية، والبعثات الزائرة للمجلس، بالإضافة إلى بعض المقترحات الإضافية لتحسين استعداد أعضاء المجلس الجدد، من بين قضايا أخرى.

3 - ما زلنا نؤكد على أهمية مسألة "حامل القلم" وضرورة تطوير عملية التوزيع العادل للمسؤوليات بين أعضاء مجلس الأمن، حيث لا يزال هناك المزيد من العمل الذي يتعين القيام به لضمان المشاركة النشطة والعادلة لجميع الأعضاء في عملية اتخاذ القرار، مع الأخذ في الاعتبار أن هذه المسألة قد نوقشت بشكل مكثف في إطار أعمال الفريق العامل خلال السنوات الأخيرة، بما في ذلك أثناء رئاسة دولة الكويت للمجموعة، ويسعدنا أن سانت فنسنت وجزر غرينادين قد

واصلت هذه المناقشات في إطار أعمال الفريق العامل ونأمل أن نرى بعض النتائج الملموسة في هذا الصدد في المستقبل القريب.

4 - لا يزال تحقيق التوازن بين الشفافية والكفاءة موضوعاً مهماً ينبغي الاستمرار في مناقشته، لا سيما مع زيادة عبء عمل المجلس خلال السنوات الأخيرة. وفي هذا الصدد، يمكن تشجيع أعضاء المجلس على عدم التحدث علناً إذا تم تحديد موعد لإجراء مشاورات غير رسمية للمجلس، وإذا كان الأعضاء يميلون إلى تقديم بيانات علنية، فيمكن تشجيع الإيجاز علناً لصالح مناقشة أكثر موضوعية في المشاورات غير الرسمية، كما يمكن للرئاسة استشارة مقدمي الإحاطة قبل تحديد شكل اجتماع المجلس. فعلى سبيل المثال، إذا أفاد مقدم الإحاطة بأن لديه معلومات يفضل نقلها إلى أعضاء المجلس بشكل سري، يمكن عندئذٍ عقد الجلسة في شكل مشاورات خاصة أو غير رسمية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للأمانة العامة أو حامل القلم أو الرئاسة تقديم المشورة بشأن ضرورة عقد اجتماعات بناءً على دورات إعداد التقارير الإلزامية وتحديد ما إذا كان اجتماع المجلس ضرورياً أم لا خلال ذلك الشهر المحدد.

5 - يسرنا أن نرى أن المجلس يبذل جهوداً لتقديم التقرير السنوي لمجلس الأمن إلى الجمعية العامة في الوقت المحدد، إلا أننا نواصل تشجيع الأعضاء على ضمان أن يكون محتواه أكثر تحليلاً وتفصيلاً.

6 - من المواضيع الأخرى التي نرى أهمية النظر فيها هي مسألة الإجراءات القانونية الواجبة في سياق عمل لجان الجزاءات التابعة لمجلس الأمن، بما في ذلك دور أمين المظالم في هذا الصدد، خاصة وأن هذه قضية ذات أهمية كبيرة للعديد من الدول الأعضاء خارج المجلس.

7 - نشجع مجموعات مصغرة من أعضاء المجلس على التحدث علانية في شكل بيانات شفوية أو مكتوبة مشتركة إذا تم حظر إجراءات المجلس أو البيانات الصحفية من قبل بعض الأعضاء ولم يتم التوصل إلى توافق في الآراء، خاصة عندما يتعلق الأمر بالقضايا الملحة.

ويسعدنا أن نرى مجلس الأمن والأمم المتحدة ككل ينتقلان بشكل أكثر اتساقاً من الاجتماعات الافتراضية إلى الاجتماعات الشخصية في ظل رفع القيود المفروضة على مدينة نيويورك نتيجة لجائحة كوفيد-19. فبعد تقشي هذا الفيروس وتأثيراته على عملنا اليومي، شهدنا نجاح المجلس في تكييف أساليب عمله مع الظروف الاستثنائية التي أوجدتها الجائحة وإظهار قدر كبير من الإبداع والمرونة من خلال تطوير أساليب عمل مؤقتة جديدة، وهذا مثال إيجابي لما يمكن تحقيقه عندما يتحد أعضاء مجلس الأمن وينخرطون بشكل بناء بهدف ضمان كفاءة واستمرارية عمل المجلس.

وكما ذكرت في بيانات سابقة، ومن تجربتي الشخصية كرئيس سابق للفريق العامل، يمكنني أن أشهد على وجه اليقين أن التغيير الملموس والفعال في أساليب عمل المجلس لا يمكن تحقيقه إلا من خلال التعاون ووجود رغبة حقيقية من جميع أعضائه، كما شهدنا منذ بداية هذه الجائحة، وفي هذا الصدد، نأمل أن نستمر في رؤية هذه المرونة والإبداع والاستعداد لمتابعة الابتكار والتغيير حتى بعد نهاية الجائحة بهدف مواصلة السعي نحو زيادة فعالية المجلس وكفاءته وشفافيته.

وفي هذا السياق، نحث جميع أعضاء مجلس الأمن على الاستمرار في تكييف أساليب عمل المجلس حسب الحاجة بناءً على تطور الأوضاع الحالية مع الحفاظ على معايير عالية من الشفافية والمساءلة، كما نجدد دعم دولة الكويت لمجلس أكثر شفافية وكفاءة وخضوعاً للمساءلة من خلال جهود أعضائه، بما في ذلك في سياق عمل الفريق العامل، واستعدادنا التام لدعم هذه الجهود بأي طريقة ممكنة.

المرفق السابع عشر

بيان البعثة الدائمة لجمهورية لاتفيا لدى الأمم المتحدة

يؤكد انضمام لاتفيا مؤخرا إلى مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية الأهمية التي توليها لاتفيا للشفافية والمساءلة في عمل المجلس. ويظل مجلس الأمن الجهاز الرئيسي لصون السلم والأمن الدوليين كما أن إجراءاته لها آثار كبيرة فيما يتعلق بالقانون الدولي.

وقد أثبت العام الماضي أن أساليب العمل كانت الضامن الرئيسي لاستمرار عمل مجلس الأمن والنظام المتعدد الأطراف. ونقدر جهود المجلس الرامية إلى التركيز بوجه خاص على تعديل أساليب العمل في ضوء ديناميات قيود مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) المطبقة في نيويورك. وقد شكل تكييف أساليب العمل وتعديلها أمرا حاسما في كفاءة استمرارية أعمال المجلس. ونشيد بصفة خاصة بالدول التي اتخذت خطوات إضافية ونهجا مبتكرة من أجل كفاءة شفافية المجلس خلال هذه الفترة العصيبة. وكان من الأهمية بمكان أن يتمكن عموم أعضاء الأمم المتحدة من متابعة عمل المجلس عبر الإنترنت والمشاركة في المناقشات المفتوحة ببياناتهم.

وينبغي أن نحيط علما بالدروس المستفادة من هذه الفترة من أجل زيادة تعزيز شفافية مجلس الأمن وكفاءته وفعاليته، والحفاظ، كلما كان ذلك ممكنا، على المشاركة الافتراضية الرفيعة المستوى لجميع أعضاء الأمم المتحدة إلى جانب الاجتماعات الحضورية. وتسمح أشكال الاجتماعات المختلطة بمساهمة المزيد من المشاركين رفيعي المستوى وتتيح أيضا تواصل المجلس بصورة أكثر شمولاً مع عموم أعضاء الأمم المتحدة. ونقدر بشدة مشاركة وإشراك مقدمي الإحاطات من المجتمع المدني في الجلسات الافتراضية ممن قد تتعذر عليهم، في بعض الحالات، المشاركة حضوريا لولا ذلك. وعلاوة على هذا، فإننا نشجع المجلس، بصفتنا طرفا في مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية، على مواصلة الاتجاه الإيجابي نحو إضفاء الطابع المؤسسي على الدورات الختامية الشهرية.

وترحب لاتفيا باعتماد التقرير السنوي المقدم من مجلس الأمن إلى الجمعية العامة. ويقدم التقرير لمحة عامة قيمة عن عمل مجلس الأمن خلال العام 2020، وهو إفادة وقائية عن عمل المجلس خلال جائحة كوفيد-19. وعلاوة على ذلك، أظهرت الجائحة أهمية الشفافية والمرونة والكفاءة في أساليب عمل المجلس، لا سيما في ضوء القيود ذات الصلة بتعامل المجلس مع عموم الأعضاء.

ومن أجل كفاءة استمرارية عمل المجلس خلال الأزمات غير المتوقعة، يجب إعطاء الأولوية للتخطيط للطوارئ وإدراج أحكام خاصة بالمجلس وأجهزته الفرعية تسمح بتنفيذ جميع جوانب عمله دون انقطاع، ولا سيما فيما يتعلق بالتصويت على المسائل الموضوعية والإجرائية كليهما. وينبغي جعل الإمكانيات التي تتيحها التكنولوجيا في قلب هذا التخطيط. وينبغي إدراج اعتبارات التخطيط للطوارئ في التقرير السنوي لمجلس الأمن. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يكون من البديهي أن يتقاسم كل من مجلس الأمن والأمانة العامة مسؤوليتهما في بذل قصارى جهدهما من أجل تحسين الإجراءات وتنفيذها.

وإن اتخاذ خطوات لتهيئة الظروف لكي يتخذ مجلس الأمن إجراءات حاسمة ويعزز التعاون حتى في ظل ظروف متوترة لأمر حاسم بالنسبة للسلم والأمن الدوليين ولتعددية الأطراف. ولاتفيا على استعداد لتقديم مساهمتها في هذا المجال، وتدعو المجلس إلى مواصلة المضي قدما. ذلك أن التراخي في العمل ليس خيارا مطروحا.

المرفق الثامن عشر

بيان الممثل الدائم لليختنشتاين لدى الأمم المتحدة، كريستيان فينافيزر

تؤيد ليختنشتاين البيان الذي أدلى به باسم مجموعة المسألة والاتساق والشفافية.

واسمحوا لي أن أبدأ باستحضار ذكرى أحد زملائنا السابقين الذي قدم مساهمة شخصية كبيرة في أساليب عمل مجلس الأمن. لقد أشرف السفير كينزو أوشيما، بصفته الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة، على اعتماد المذكرة الأولى رقم 507 في عام 2006. وتعرب ليختنشتاين عن تعازيها وامتنانها العميق لأسرته ولجميع الذين عرفوه.

وقد ظلت أساليب العمل لفترة طويلة مجالاً للمناقشات المستمرة والتحسينات البطيئة والتدرجية، حتى قبل التحدي المتمثل في الحفاظ على استمرارية الأعمال الناجم عن الجائحة. وكان المجلس في مستوى التحدي في بعض المجالات؛ إذ أوجد طرقاً جديدة للاشتغال وأحرز تقدماً في تسخير الابتكارات التكنولوجية التي كان تسخيرها قد تستغرق وقتاً أطول بكثير لولا ذلك. ويجب على المجلس الآن أن يتمسك بهذه التحسينات، مع كفالة عدم تراجعها عن معايير أساليب العمل السابقة لمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في المجالات التي لم يكن فيها التقدم الناجم عن الجائحة منتظراً جداً. وتأمل ليختنشتاين في أن تساعد الورقات المقدمة إلى هذه المناقشة على تنوير المناقشات الجارية في الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، وأن تسهم، بالموازاة مع ذلك، في عملية شاملة للدروس المستفادة حتى يكون المجلس أفضل استعداداً لمواجهة الأزمات في المستقبل.

ونحن نقدر التقدم المحرز في عقد الجلسات عبر الفيديو على مدى فترة جائحة كوفيد-19. وعلى الرغم من أن بعض مقدمي الإحاطات كانوا قادرين، قبل انتشار الجائحة، على مخاطبة المجلس بشكل افتراضي، باتت هذه الممارسة تأخذ طابعاً أكثر مؤسسية في عمل المجلس. وقد أتاحت لمقدمي الإحاطات حتى الآن فرص لم تكن متوقعة لتنوير مناقشات المجلس، وأصبح بالإمكان تحقيق مستويات قياسية من المشاركة الرفيعة المستوى، وذلك دون أن تترتب على ذلك تكاليف إضافية على مناخنا مما شأنه أن يترتب عن السفر لولا ذلك. ولا بد أن عقد المؤتمرات عبر الفيديو بات يحظى الآن بقبول على نطاق واسع في جلسات المجلس، وذلك بهدف تعزيز شمول مناقشات المجلس للجميع.

ويجب علينا، ونحن نعود إلى القاعة، أن نكفل ألا يفقد المجلس أياً من مرونته في معالجة الحالات بما يلزم من استعجال. ومن الأدوات التي لم يتمكن المجلس، للأسف، من استخدامها أثناء غيابه عن القاعة هي القدرة على إجراء تصويتات إجرائية. وعلى الرغم من أن الاستخدام المتواتر للتصويت الإجرائي قد يشكل علامة على وجود مجلس مختل وظيفياً، فإنه يمكن أن يكون وسيلة هامة لمعالجة الانقسامات، مما يكفل قدرة المجلس على الوفاء بمسؤولياته.

وتلاحظ ليختنشتاين أن استخدام أعضاء المجلس للجلسات بصيغة آريا قد ازداد زيادة كبيرة، وأحياناً بطريقة لا تتماشى بشكل واضح على ما يبدو مع الغرض الأصلي منها. ففي حالات كثيرة، تعطي الجلسات بصيغة آريا قيمة كبيرة لعمل المجلس بشأن المواضيع التي لا يمكن عقد جلسة رسمية بشأنها، فضلاً عن تعزيز شمول المجلس للجميع وكذا أهميته. ونحن ندرك على نحو متزايد أن استخدام جلسات بصيغة آريا يوجد أجواء سلبية حول عمل المجلس أو يوفر منبراً للترويج لمصالح وسرديات سياسية ضيقة من جانب مجموعة صغيرة من الدول.

وتهنئ ليختنتشتاين إستونيا على قدرتها على إعادة المجلس إلى القاعة بالنسبة للغالبية العظمى من الجلسات، وذلك سيرا على خطى الاتجاه الذي أرسته الرئاسة الصينية حوالي نهاية أيار/مايو. وفي هذا الصدد، تكون الخطوة الطبيعية التالية للمجلس هي جعل المناقشات المفتوحة مفتوحة فعلا للأعضاء، وذلك بكفالة أن ينطبق الشكل الحضوري، بما في ذلك البيانات الشفوية، على جميع المشاركين. وتكمن القيمة المضافة للمناقشات المفتوحة في شمولها للجميع وفي شفافيتها، حيث تتاح للدول الأعضاء والدول المراقبة في الأمم المتحدة الفرصة للمساهمة في المناقشة على قدم المساواة مع أعضاء المجلس. ويوشك المجلس، في شكله الحالي، أن ينشئ نظاما "ذا مستويين" للمشاركة في المناقشات المفتوحة، يبطل الغرض ذاته من الشكل. ولذلك، فإننا نشجع أعضاء المجلس على استكشاف طرائق آمنة للمشاركة الحضرية في المناقشات المفتوحة، بما في ذلك مثلا وصول غير أعضاء المجلس في الوقت المناسب واستخدام غرفة الانتظار لكفالة التدفق المستمر لقائمة المتكلمين.

المرفق التاسع عشر

بيان البعثة الدائمة لمالطة لدى الأمم المتحدة

تشكر مالطة الرئاسة الاستونية لمجلس الأمن على تنظيمها المناقشة المفتوحة لهذا اليوم بشأن أساليب العمل، وهي الثانية خلال فترة عضويتها في المجلس. ونحن نعتبر هذه المناقشة جلسة هامة ونقدر كثيرا الفرصة المتاحة لنا لتبادل وجهات نظرنا بشأن هذه المسألة. كما نشكر مقدمي إحاطات هذا اليوم: السفيرة إنغا روندا كينغ، التي نشكرها أيضا على عملها رئيسة للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، والسيدة سيفرز والسيدة لاندغرين، على تقاسمهما للأفكار ومساهمتهما القيمة.

وتؤكد مالطة على ضرورة مواصلة البناء على ما تم إنجازه بالفعل على مر السنين من أجل أن يكون هناك مجلس أكثر فعالية وشفافية؛ مجلس يجسد قيم الحوار وتعددية الأطراف. ونحن مقتنعون بأن الجهود المبذولة لتحقيق هذا الهدف ستسهم أيضا في إيجاد مجلس لا يزال يتمتع بثقة واحترام مواطنينا. وفي هذا السياق، نؤكد أيضا على الأهمية التي نعلقها على وجود مقدمي إحاطات من المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، ذلك أنهم يوجدون في وضع فريد ليقدموا لنا صورة واضحة ودقيقة وواقعية عن الوضع الفعلي على أرض الواقع.

وتتزامن المناقشة المفتوحة لهذا العام مع وقت بدأنا نرى فيه بصيصا من الأمل في الأفق. وعلى الرغم من أن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) قد أثرت تأثيرا كبيرا على الطريقة التي نعمل بها جميعا، سارع المجلس بشكل ملحوظ إلى الإقبال على الحلول التكنولوجية والرقمية وانتقل إلى الجلسات الإلكترونية عندما ضربت الجائحة في العام الماضي. ونشكر أعضاء المجلس، والرؤساء المتعاقبة، وكل الذين شاركوا في جعل ذلك ممكنا.

ونغتتم هذه الفرصة أيضا لنعرب مجددا عن امتناننا لفرنسا وتونس على جهودهما الدبلوماسية الرائعة في التفاوض وكفالة اعتماد قرار مجلس الأمن 2532 (2020) الذي يردد صدى دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي خلال هذه الأوقات العصيبة. وللأسف، فإن التأخيرات التي شهدتها عملية الاتفاق على نص نهائي قد أكدت أيضا على أوجه قصور الجلسات الافتراضية، ونشعر بأن المجلس كان سيتصرف بسرعة أكبر لو أمكن إجراء المفاوضات عن طريق التبادلات المباشرة.

وفي هذا السياق، نرحب بعودة مجلس الأمن إلى الجلسات الحضرية. وبصفته الهيئة الوحيدة الموكلة إليها كفالة صون السلم والأمن الدوليين، نعتقد اعتقادا قويا بأن التفاعلات اليومية جزء أساسي من عمل المجلس وتسهم إسهاما كبيرا في فعاليته. ونتطلع أيضا إلى عودة غير الأعضاء في المجلس إلى الإدلاء ببياناتهم داخل القاعة، بدلا من تقديم نسخ إلكترونية على الإنترنت، ونشجع الرئاسة الاستونية والرؤساء المقبلة على استكشاف وتنفيذ الخيارات المتاحة لتحقيق هذه الغاية.

وترحب مالطة أيضا بالتقدم المحرز فيما يتعلق بمستوى التفاعل مع غير الأعضاء في المجلس. وفي الوقت الراهن، أصبح عرض الأولويات في بداية كل فترة رئاسية وجلسات الاختتام في نهايتها موعدا شهريا، ونتيج هذه الأحداث لعموم الأعضاء فرصة للتفاعل المباشر مع أعضاء مجلس الأمن. وتدل حقيقة أن ثمة جهودا بُذلت لكفالة استمرار هذه الاجتماعات افتراضيا واستقطابها لحضور جيد جدا أثناء الجائحة، على أنها كانت موضع تقدير وقدمت قيمة مضافة لعموم الأعضاء.

المرفق العشرون

بيان الممثل الدائم لنيوزيلندا لدى الأمم المتحدة، كريغ جون هوك، بالنيابة عن إثيوبيا، والأردن، وإسبانيا، وأستراليا، وألمانيا، وإندونيسيا، وأنغولا، وأوروغواي، وإيطاليا، وبلجيكا، وبولندا، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيرو، وتشاد، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية كوريا، وجنوب أفريقيا، ورواندا، والسنغال، والسويد، وشيلي، وغواتيمالا، وغينيا الاستوائية، وكازاخستان، وكوت ديفوار، وكولومبيا، والكويت، ولبنان، ولكسمبرغ، وليتوانيا، وماليزيا، ومصر، ونيجيريا، ونيوزيلندا، وهولندا

يشرفنا أن نقدم هذا البيان بالنيابة عن 35 بلدا، يمثلون جميع المجموعات الإقليمية، نالت شرف انتخابها من قبل الجمعية العامة للعمل في مجلس الأمن على مدى العقد الماضي وهي: إثيوبيا، والأردن، وإسبانيا، وأستراليا، وألمانيا، وإندونيسيا، وأوروغواي، وإيطاليا، وبلجيكا، وبولندا، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيرو، وتشاد، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية كوريا، وجنوب أفريقيا، ورواندا، والسنغال، والسويد، وشيلي، وغواتيمالا، وغينيا الاستوائية، وكازاخستان، وكوت ديفوار، وكولومبيا، والكويت، ولبنان، ولكسمبرغ، وليتوانيا، وماليزيا، ومصر، ونيجيريا، ونيوزيلندا، وهولندا.

ولا يزال الأعضاء المنتخبون، الحاليون والسابقون، يولون اهتماما خاصا لأساليب عمل مجلس الأمن. ويعد تصحيح أساليب العمل وجعلها منصفة أمرا أساسيا لعمل هذه الهيئة. وهذه مسألة تدخل في صميم أداء المجلس ومساءلته أمام عموم أعضاء الأمم المتحدة وإزاء ميثاق الأمم المتحدة. وتساعد أساليب العمل الجيدة، كبيرها وصغيرها، على تهيئة بيئة ملائمة تمكن كل عضو من أعضاء المجلس من المشاركة الكاملة، والإسهام في المناقشات المستتيرة، والاضطلاع بدور كامل وهادف في عمل المجلس. وتزداد أهمية ذلك عندما يكون هناك انقسام في المجلس بشأن مسألة ما ولا يبدو هناك مجال للتوصل إلى حل سياسي.

وقد فرض الأثر غير المسبوق لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على المجلس تكيف أساليب عمله من أجل كفالة استمرارية تصريف الأعمال، مع الحفاظ على الشفافية اللازمة. ونشكر إستونيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين على عقد هذه الجلسة للتفكير في الدروس المستفادة من هذه الفترة من أجل المستقبل. ونحن نرحب بهذه الفرصة ونود، تمشيا مع مذكرتك المفاهيمية، أن نتشاطر بعض الملاحظات والمقترحات الآتية، فضلا عن أخرى طال أمدها، وذلك على أمل أن يوليها أعضاء المجلس الاعتبار الواجب.

- نشيد بالجهود التي يبذلها المجلس للعودة إلى الجلسات الحضورية داخل القاعة ونتطلع إلى مشاركة عموم أعضاء الأمم المتحدة بصفة مراقبين لهذه الجلسات، وكمشاركين أيضا عندما تسمح شروط الصحة والسلامة بذلك.

- نشجع المجلس على العودة الكاملة إلى النظام الداخلي المؤقت للمجلس في أقرب وقت ممكن، وذلك من أجل السماح، على سبيل المثال، بالتصويت الإجرائي على جدول الجلسات ومشاركة مقدمي الإحاطات. وفي هذا الصدد، نشجع على الحوار بين أعضاء المجلس من أجل جعل الجلسات الافتراضية للمجلس "جلسات رسمية للمجلس"، وذلك لكي يكون أفضل استعدادا في الحالة الاستثنائية التي تتكرر فيها ظروف مماثلة لتلك التي مرت مع كوفيد-19.

- نشجع المجلس على مواصلة تمكين مقدمي الإحاطات من مخاطبته بصورة افتراضية. ونتيح الحلول المقدمة عن بعد لأعضاء المجلس دعوة مقدمي الإحاطات الذين يستطيعون عرض رؤى متبصرة من الميدان وذلك من أجل إعطاء قيمة مضافة لمداولات المجلس. ونواصل تشجيع شمول ممثلي المجتمع المدني ومشاركتهم الهادفة، بمن فيهم النساء والشباب والأشخاص ذوو الإعاقة، بوصفهم مقدمي إحاطات.
- حرصاً على شفافية أعمال المجلس وإبرازها أمام عموم الأعضاء، نشجع على إدراج جميع جلسات المجلس الافتراضية والحضورية في يومية الأمم المتحدة. ونواصل تشجيع رئيس مجلس الأمن على إجراء اتصالات منتظمة مع غيره من رؤساء هيئات الأمم المتحدة الرئيسية. ونشجع أيضاً رؤساء المجلس على إدراج جميع الجلسات غير الرسمية في برنامج العمل الشهري، ومواصلة الجهود لجعل برامج العمل سهلة الاستعمال قدر الإمكان بالنسبة لعموم أعضاء الأمم المتحدة.
- نشجع الجهود الإضافية التي تبذل للاتفاق على الملاحظات العلنية عقب الجلسات الافتراضية خلال الجائحة. وفي هذا السياق، نشجع أعضاء المجلس على إرساء قاعدة الموافقة على الملاحظات العلنية عقب جميع الجلسات المغلقة، توخياً للشفافية وشمول الجميع.
- ننثي على المناقشات المنتظمة التي يجريها المجلس، بما في ذلك التي تجري في ظل قيادة سانت فنسنت وجزر غرينادين بصفتها رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، من أجل تحسين أساليب عمل المجلس مع التركيز بوجه خاص على الشفافية والكفاءة والمرونة. ونشجع على مواصلة المناقشات مع الأمانة العامة بغية استخلاص الدروس من تجربة المجلس خلال الجائحة، والنظر في تحسين الظروف الراهنة، ووضع ما يكفي من خطط الطوارئ لمواجهة تحديات مماثلة في المستقبل.
- نشجع أعضاء المجلس على التحلي بأكبر قدر ممكن من الصراحة والتفاعلية في جلسات الإحاطة الإعلامية التي تعقد في بداية الرئاسة ولساعات الاختتام في نهاية فترة الرئاسة. وفيما بين هذه الجلسات، نشجع أعضاء المجلس على النظر في سبل أخرى طوال الشهر لإبقاء عموم الأعضاء على اطلاع على عمل المجلس ووثائقه الختامية قيد النظر.
- ينبغي لأعضاء المجلس أن يواصلوا التفكير بصورة خلاقة في تكييف صيغة الجلسات وتركيزها من أجل كفالة إعطاء مداولات المجلس أفضل فرصة لتحقيق نتائج مجدية.
- ينبغي لأعضاء المجلس أن يفكروا في عبء العمل المتزايد باستمرار وازدياد عدد الجلسات، وأن يُجروا مناقشات صريحة بذلك الخصوص. ومع الإشارة إلى أهمية الانتباه للحالات المدرجة في جدول أعمال المجلس، ينبغي للمجلس أن يكون مستعداً للابتكار وتكييف نهجه لكفالة استخدامه لوقته على أفضل وجه. وبدلاً من تحديد مواعيد للجلسات الروتينية بشأن كل تقرير للأمين العام، ينبغي للمجلس أن يخصص المزيد من الموارد لحالات الأزمات الحادة.
- نعترف بجهود المجلس لتنفيذ المذكرة رقم 507 (S/2017/507) والمذكرات اللاحقة المعتمدة في عام 2019 (من S/2019/990 إلى S/2019/997). ونشيد بالخطوات الإيجابية التي اتخذت من أجل الإدماج المبكر لأعضاء المجلس المنتخبين حديثاً في أعمال المجلس.

- في الوقت نفسه، نحث المجلس على أن يرسخ في النهاية مبدأ التقسيم العادل والمنصف للعمل، بما في ذلك رئاسة الهيئات الفرعية التي ينبغي أن تكون مسؤولية مشتركة بين جميع الأعضاء الخمسة عشر، فضلا عن مسألة القيام بالصياغة، حتى يتسنى الاستفادة على أفضل وجه من رؤى ومبادرات جميع الأعضاء. وينبغي أن تنطبق هذه الروح أيضا على المفاوضات المتعلقة بالنتائج.
- ينبغي التشاور عن كثب مع رؤساء الهيئات الفرعية للمجلس وإشراكهم في المداولات المتعلقة بالوثائق الختامية والمبادرات المعنية ذات الصلة باللجان التي يرأسونها وفي صياغتها وإعدادها، نظرا لما راكموه من خبرة ومعرفة، من خلال أمور منها رحلات دورية إلى المناطق ذات الصلة بعملهم، والتي ينبغي استئنافها عند الإمكان.
- إن استخدام حق النقض، أو التهديد باستخدامه، له أثر سلبي كبير أو "أثر تعاقبي" على أساليب عمل المجلس، بما في ذلك في الحالات التي لا تطبق فيها أساليب العمل بصورة موحدة ومتسقة، وبشكل يقصي الأعضاء المنتخبين.
- عندما يوافق المجلس على الوثائق الختامية، ينبغي له أن يعمل على مراجعتها وتنفيذها على نحو متسق، بدلا من النظر فيها فقط في مداولاته المقررة بانتظام.
- يجب على أعضاء المجلس أن يواصلوا اتباع سبل مبتكرة للتواصل مع البلدان المتضررة من أجل كفالة مشاركتها، ولا سيما عند اتخاذ القرارات، على النحو الذي يطلبه الميثاق؛ وكذلك مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ومع البلدان المعنية في حالة لجان الجزاءات التابعة للمجلس. ومن دون التنسيق السليم مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، لن يكون بالإمكان تنفيذ قرارات المجلس تنفيذا كاملا.
- ينبغي لأعضاء المجلس أن يواصلوا تشجيع زيادة التفاعل مع لجنة بناء السلام، وهي هيئة استشارية تابعة لمجلس الأمن، مع مراعاة أن لجنة بناء السلام تؤدي دورا هاما في منع تكرار النزاعات، وينبغي أن ينظروا، كلما كان ذلك ممكنا، في إصدار وثائق ختامية ذات صلة تكون مشتركة بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام.
- يتعين على أعضاء المجلس أن يحسنوا استخدام إحاطات الوقوف على الحالة ويكثروا منها.
- ينبغي لأعضاء المجلس أن يستخدموا البنود الواردة في إطار "أي مسائل أخرى" وفقا للنظام الداخلي المؤقت للمجلس من أجل كفالة التصدي للتهديدات الناشئة في الوقت المناسب. وينبغي للمجلس أن يبذل قصارى جهده لسد الفجوة بين الإنذار المبكر والعمل المبكر.
- نشجع المجلس على تعميم مشروع برنامج العمل قبل اعتماده وتشاطر المذكرات المفاهيمية المتعلقة بإحاطات المجلس وجلساته مع جميع الدول الأعضاء في أقرب وقت ممكن من أجل كفالة شفافية الأنشطة الشهرية للمجلس والاطلاع عليها.
- ينبغي تنقيح المبادئ التوجيهية للهيئات الفرعية من أجل السماح للهيئات بتنفيذ ولاياتها وواجباتها على نحو أكثر فعالية. وينبغي إدراج المزيد من عناصر سيادة القانون.

- ينبغي على أعضاء المجلس أن يواصلوا استكشاف سبل وضع وتعزيز الأحكام المتعلقة بالبعثات الزائرة للمجلس وذلك في إطار محاولة لتعزيز المزيد من الكفاءة والمرونة، بما في ذلك استخدام صيغ مختلفة للتشكيل عند التخطيط للبعثات الزائرة، من قبيل إرسال مجموعات أصغر من أعضاء المجلس.
- نشجع المجموعات الأصغر من أعضاء المجلس المتقاربين في الرأي على أن يتكلموا في شكل بيانات مشتركة شفوية أو مكتوبة إذا ما تمت عرقلة إجراءات المجلس أو بياناته الصحفية ولم يتم التوصل إلى توافق في الآراء، لا سيما عندما يتعلق الأمر بمسائل ملحة.
- من الواضح أن صيغة آريا تظل ذات قيمة بالنسبة لأعضاء المجلس. بيد أنه من أجل الحفاظ على الفائدة الأصلية لصيغة آريا، ينبغي تجنب استخدام الجلسات منبراً للتأثير على الرأي العام بدلاً من تنوير قرارات المجلس. وفي هذا الصدد، نشجع أعضاء المجلس على استخدام هذه الصيغة بطريقة لا تضر بالمسائل المدرجة في جدول أعمال المجلس، فضلاً عن السعي إلى تحقيق التوازن بين الجلسات المفتوحة والمغلقة بصيغة آريا.
- ينبغي للمجلس أن يواصل بذل الجهود لتعزيز الإجراءات العادلة والواضحة في نظم الجزاءات التي يتبناها المجلس من أجل احترام المعايير الدولية للإجراءات القانونية الواجبة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال إنشاء آليات استعراض مناسبة ومصممة خصيصاً، على غرار نظام أمين المظالم عملاً بقرار مجلس الأمن 1267 (1999) بالنسبة للنظم الجزائية الأخرى.
- نقدر الجهود التي يبذلها المجلس لتقديم التقرير السنوي لمجلس الأمن إلى الجمعية العامة في الوقت المحدد. ومع ذلك، فإننا نشجع المجلس على تقديم تقرير أكثر تفصيلاً وتحليلاً، بحيث يكون ذلك بشير خير فيما يتعلق بهدف المجلس المتعلق بالشفافية وإبقاء الأعضاء على اطلاع تام على قضايا المجلس.

ويجب على مجلس الأمن أن يرقى إلى مستوى تعهداته الخاصة المنصوص عليها في المذكرة رقم 507 لرئيس مجلس الأمن (S/2017/507)، والمذكرات اللاحقة المعتمدة فيما يتعلق بأساليب عمل المجلس. ويجب أن يقابل ذلك تغيير في الثقافة، وتحل بالشجاعة والإرادة للقيام بالأمور بطريقة مختلفة وممارسة السلطات الممنوحة بموجب ميثاق الأمم المتحدة لكفالة اتخاذ إجراءات فورية وفعالة نيابة عن أعضاء الأمم المتحدة. وإن تجربة العمل في ظل الجائحة تقدم فرصة فريدة للنظر بعين ناقدة في طريقة عمل المجلس، وقد أدت - في سعيها لزيادة تحسين مرونته - إلى تجديد قدرته على التكيف بسرعة مع تطور الظروف التي قد تؤثر على اشتغاله - فضلاً عن الفعالية والكفاءة والشفافية. ولأعضاء المجلس كامل دعمنا في هذا المسعى.

المرفق الحادي والعشرون

بيان الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة، منير أكرم

نشكر الرئيس على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن أساليب عمل المجلس في ظل جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

ونشكر أيضا جميع مقدمي الإحاطات على رؤاهم المتبصرة بشأن هذه المسألة، ولا سيما الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين، بصفتها رئيسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى.

وقد خضعت أساليب عمل مجلس الأمن، المستمدة من المادة 30 من ميثاق الأمم المتحدة، لعملية تكييف مستمرة وفقا للظروف المتغيرة. ومنذ إنشاء الفريق العامل غير الرسمي في عام 1993، كان عمله حاسما في تطوير أساليب العمل.

ولم يكن الغرض الأساسي من إنشاء الفريق العامل غير الرسمي تعزيز كفاءة أساليب العمل فحسب بل وزيادة شفافيته، فضلا عن الحوار والتفاعل مع عموم أعضاء الأمم المتحدة بشأن مسائل المجلس. ولذلك، يحمل الفريق العامل مسؤولية تحقيق التوازن الصحيح بين حسن وسلسلة سير عمل المجلس وشفافيته وشموله لعموم أعضاء الأمم المتحدة.

والنظام الداخلي المؤقت للمجلس واضح جدا بدوره بشأن مسألة مشاركة عموم أعضاء الأمم المتحدة وشفافية أساليب عمل المجلس.

وتنص المادة 48 من النظام الداخلي المؤقت على أن "تكون اجتماعات مجلس الأمن علنية ما لم يقرر المجلس غير ذلك".

ولذلك، كان من المتوخى أن تكون المشاورات المغلقة للمجلس استثناء وليست القاعدة.

وتؤكد المذكرة رقم 507 (S/2017/507) لعام 2017 من جديد أيضا التزام المجلس "بعقد المزيد من الجلسات المفتوحة، وخاصة في المرحلة المبكرة من نظره في أي مسألة"، وذلك من أجل زيادة شفافية عمله.

ولكن من الناحية العملية، يبدو أن مشاركة عموم أعضاء الأمم المتحدة في المسائل المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين قد قيدت تدريجيا على مر السنين. ويميل اتجاه المجلس في الوقت الراهن إلى الاجتماع خلف أبواب مغلقة كلما أمكن.

وقد أتاحت جائحة كوفيد-19 إمكانية استخدام تكنولوجيات جديدة وأساليب مبتكرة في إدارة أعمال المجلس.

وأتاح عقد المؤتمرات عبر الفيديو للمجلس أن يواصل تلقي الإحاطات الإعلامية ويكفل مشاركة أعضاء المجلس على الرغم من الإغلاق العالمي خلال الجائحة. وقد تم تكييف أساليب العمل من أجل الاستجابة للقيود المادية التي فرضتها الجائحة.

وفي الحالة المثالية، كان ينبغي لاستخدام هذه التكنولوجيات والابتكارات في أساليب العمل أن يتيح زيادة المشاركة في المجلس.

وبدلاً من ذلك، يبدو أن التعديلات في أساليب عمل المجلس في أعقاب الجائحة جاءت على حساب قدرة الدول غير الأعضاء في المجلس حتى على المشاركة بفعالية في إجراءاته.

وقد أتاحت المناقشات المفتوحة لمجلس الأمن تاريخياً فرصة لغير أعضاء المجلس للحضور المادي والتعبير عن وجهة نظرهم بشأن المسائل الهامة المتعلقة بالسلام والأمن.

وتؤكد المذكرة رقم 507 تأكيداً خاصاً على التزام المجلس بمواصلة اتخاذ التدابير اللازمة لتحسين تركيز وتفاعلية مناقشاته المفتوحة.

والمؤسف أنه من خلال استبدال مشاركة غير الأعضاء حتى بعقد المؤتمرات عبر الفيديو بتقديم بيانات كتابية، قوضت أساليب العمل التي اعتمدت خلال الجائحة واحدة من القنوات القليلة المتاحة لمشاركة عموم أعضاء الأمم المتحدة في قضايا السلم والأمن الدوليين.

وعلاوة على ذلك، فإن البيانات الكتابية المقدمة من غير الأعضاء تُعمم في شكل تجميع منفصل وليس كجزء من المحاضر الرسمية للجلسات.

وهذا يتعارض مع جوهر الفريق العامل غير الرسمي والغرض منه، ومع المذكرات الرئاسية المتعاقبة بشأن أساليب العمل، والنظام الداخلي المؤقت للمجلس، فضلاً عن دور مجلس الأمن المحدد بموجب الميثاق المتمثل في التصرف "نيابة" عن جميع الدول الأعضاء.

ومع الرفع التدريجي للقيود التي فرضها كوفيد-19، يجب على المجلس أن يكفل المشاركة الفعالة والمجدية لغير أعضاء المجلس في المسائل التي تهمهم بشكل مباشر. والأحكام ذات الصلة بكوفيد-19 فيما يتعلق بمشاركة غير الأعضاء كانت استثناءات - ولا يمكن ولا يجب أن تصبح هي الممارسة الدائمة للمجلس.

وينبغي تكييف التكنولوجيات والابتكارات المستخدمة لتجاوز القيود المادية التي فرضتها الجائحة من أجل كفالة مزيد من الشفافية ومشاركة أوسع نطاقاً لغير الأعضاء.

وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تنفذ تنفيذاً تاماً المادتان 31 و 32 من ميثاق المتحدة، اللتان تدعوان الدول غير الأعضاء إلى المشاركة في المناقشات المتعلقة بالمسائل ذات الأهمية المباشرة بالنسبة لها، في سياق عمل المجلس وهيئاته الفرعية كليهما.

ويظهر عمل الفريق العامل غير الرسمي أن الأعضاء غير الدائمين قدموا، على مر السنين، مساهمات هامة في تحسين أساليب عمل المجلس. وفي العادة، يكون لدى الأعضاء غير الدائمين شعور بالمساءلة والاستجابة إزاء عموم أعضاء الأمم المتحدة نتيجة لكونهم منتخبين.

ونأمل أن يواصل الفريق العامل غير الرسمي وعموم أعضاء الأمم المتحدة أداء دورهم في زيادة شفافية المجلس ومساءلته مع كفالة الكفاءة.

المرفق الثاني والعشرون

بيان الممثل الدائم لجمهورية كوريا لدى الأمم المتحدة، تشو هيون

أشكر الرئيس على عقد المناقشة المفتوحة لهذا اليوم، كما أشكر مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم المتبصرة.

تشيد جمهورية كوريا بالجهود التي بذلها أعضاء مجلس الأمن على مدى الأشهر الخمسة عشر الماضية من أجل كفالة أن يستمر المجلس في العمل في ظل القيود التي فرضتها الجائحة.

ومع الاستقرار التدريجي لحالة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في نيويورك، يرى وفد بلادي أن الوقت قد حان لكي نفكر في الإجراءات والممارسات التي أوجت بها الجائحة وينبغي الإبقاء عليها، وفي المجالات التي يمكن إدخال مزيد من التحسينات عليها، مع أخذ احتمال ظهور تحديات مماثلة في المستقبل في الاعتبار.

وعلاوة على ذلك، وفي مواجهة التحدي العالمي الذي يتطلب منا استجابة عالمية، أصبحت حتمية تحسين الديمقراطية والفعالية والمساءلة في عمل المجلس أكثر أهمية.

وفي ظل هذه الخلفية، وبينما أعرب عن تأييدي للبيان الذي أدلت به نيوزيلندا بالنيابة عن الأعضاء المنتخبين سابقاً في مجلس الأمن خلال العقد الماضي، أود أن أسلط الضوء على النقاط التالية بصفتي الوطنية.

أولاً، يجب علينا أن نحافظ على مزايا الاجتماعات الافتراضية التي كشفت من خلال تجربة المجلس في ظل جائحة كوفيد-19 والاستفادة منها أكثر. وقد أثبتت الجلسات الافتراضية فائدتها في إبلاغ وجهات نظر المشتغلين على أرض الميدان إلى عمل المجلس، كما ساعدت في تيسير المشاركة الرفيعة المستوى. ومن الواضح، أن عقد المؤتمرات عبر الفيديو لن يحل أبداً محل التفاعلات الحضورية بالكامل، ولكن سيكون هناك حتماً الكثير من الحالات التي تكون فيها الجلسات الافتراضية مفيدة. وإذ نضع ذلك في اعتبارنا، نشجع المجلس على النظر في اعتبار الجلسات الافتراضية جلسات رسمية، مما سيتيح للمجلس أن يكون مستعداً بشكل أفضل إذا ظهرت حالة استثنائية أخرى مثل الجائحة في المستقبل.

ثانياً، يعرب وفد بلدي عن أمله في أن يتمكن المجلس من الدخول في مناقشات أكثر جدية للحد من استخدام صلاحيات حق النقض. وهناك اتفاق على نطاق واسع بأن حق النقض يكمن في صميم المشاكل التي تقوض قدرات المجلس على الاضطلاع بولايته اضطلاعاً تاماً. وفي المفاوضات الحكومية الدولية لهذا العام بشأن إصلاح مجلس الأمن، نصت الوثيقة الختامية، وورقة العناصر التي أعدها الرؤساء المشاركون، في الفرع المعنون التقارب بأن "عدداً كبيراً ومتزايداً من الدول الأعضاء يؤيد فرض قيود على حق النقض". ونحن نعتقد أنه لا ينبغي، على الأقل، أن تكون هناك زيادة في عدد من لهم حق النقض في عملية إصلاح مجلس الأمن في المستقبل.

ثالثاً، نؤيد الجهود الرامية إلى تحسين أساليب عمل المجلس من أجل تمكين الأعضاء الدائمين والمنتخبين من العمل على أرضية أكثر تكافؤاً. ويؤيد وفد بلادي الدعوات إلى التوزيع المنصف للعمل، بما في ذلك مناصب القائمين بالصياغة ورؤساء الهيئات الفرعية بين جميع أعضاء المجلس الخمسة عشر.

وندعو المجلس أيضا إلى إيجاد سبل للمساعدة في تحسين إعداد الأعضاء المنتخبين حديثا، من أجل تمكينهم من "بدء العمل فورا" بمجرد توليهم مقاعدتهم.

رابعا، يجب أن تتواصل دون هوادة الجهود الرامية إلى تحسين الشفافية والمساءلة في عمل المجلس. ويشجع وفد بلادي المجلس على تعميق تعاونه مع لجنة بناء السلام، التي توجد في وضع جيد للمساعدة في تعبئة طائفة واسعة من أصحاب المصلحة المعنيين، وإسداء مشورة إلى المجلس تشمل كامل متوالي السلام.

ونعتقد أنه ينبغي بذل الجهود لزيادة عدد الجلسات المفتوحة إلى أقصى حد، وفي الحالات التي تعتبر فيها المشاورات المغلقة ضرورية، يجب أن تيسر إلى أقصى حد مشاركة غير الأعضاء الذين هم أطراف في النزاع قيد النظر. ويود وفد بلادي أيضا أن يرى مشاركة أكثر جدوى من البلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة في المراحل الأولى من عملية صنع القرار بالنسبة للبعثات التي تشارك فيها قواتها. وأخيرا وليس آخرا، نحن بحاجة إلى اعتماد رسمي للنظام الداخلي المؤقت.

وتؤكد جمهورية كوريا من جديد التزامها بمواصلة العمل البناء مع الأمم المتحدة والدول الأعضاء الأخرى لمساعدة مجلس الأمن على الاضطلاع على نحو أفضل بولايته التوجيهية المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين بطريقة أكثر ديمقراطية وفعالية وكفاءة وشفافية، وبمرونة.

المرفق الثالث والعشرون

بيان الممثل الدائم لسنغافورة لدى الأمم المتحدة، برهان غفور

أشكر البعثة الدائمة لإستونيا على عقد هذه المناقشة الهامة بشأن أساليب عمل مجلس الأمن. ويعرب وفد بلادي عن تقديره أيضا لقيادة سانت فنسنت وجزر غرينادين، رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، بشأن هذه المسألة. ونشكر السفارة روندا كينغ، ولورين سيفرز، الرئيس السابق لفرع خدمات أمانة مجلس الأمن والمشاركة في تأليف الطبعة الرابعة من إجراءات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، والسيدة كارين لاندغرين من هيئة الإبلاغ عن أعمال مجلس الأمن على إحاطاتهن المتبصرة اليوم.

وقد كانت سنغافورة دائما من المؤيدين بقوة لإدخال تحسينات على أساليب عمل مجلس الأمن. والمجلس هو أحد أهم هيئات الأمم المتحدة، التي لها صلاحيات واسعة النطاق، مثل قدرته على فرض التزامات ملزمة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وبالنظر إلى هذه الصلاحيات، يجب على المجلس أن يكون على أعلى مستوى من مستويات الشفافية والمساءلة. بيد أن العدد الكبير من الممارسات وأساليب عمل المجلس لا تزال معقدة بل وحتى مبهمه. ولذلك، فإنه من المهم تحسين أساليب عمل المجلس من أجل تحقيق قدر أكبر من الشفافية والمساءلة. وسيعود هذا بالفائدة على جميع الدول، كبيرها أو صغيرها، بما في ذلك الأعضاء الدائمون. وهذا مجال يمكننا أن نحدث فيه فرقا فوريا وملحوظا، من دون الوقوع في شرك الجوانب القانونية والفنية المتصلة بتعديلات الميثاق.

إن موضوع المناقشة اليوم هو "المرونة والابتكار". وأود أن أسلط الضوء على عدد من المسائل في هذا الصدد. أولا، نشيد بالمجلس لكونه ظل مرنا ومبتكرا في مواجهة التحديات التي طرحتها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وقد كان المجلس أول هيئة رئيسية للأمم المتحدة تكييف ممارساتها لكفالة استمرارية تصريف أعماله، بما في ذلك من خلال الاستخدام المكثف لعقد المؤتمرات عبر الفيديو ومن خلال إجرائه المعدل للتصويت. وتعامل المجلس بشفافية أيضا عند شرح ممارساته المعدلة، من خلال الرسائل التي أصدرتها كل رئاسة في بداية الشهر. ونرحب بكون هذه الرسائل لا تزال تصدر. وهذا يدل على أن المجلس لا يعتبر أساليب عمله أمرا مسلما به.

ونقطتي الثانية هي أنه لكي يظل المجلس مرنا، يجب أن يكون متجاوبا مع عموم الأعضاء، ويكون بذلك شاملا للجميع كذلك. والنتائج المتعلقة بشمول الجميع متباينة. وننتي على المجلس لتنظيمه جلسات تمهيدية وختامية لكل رئاسة وإضافاته الطابع الرسمي عليها في برنامج العمل الشهري. ويسرنا أيضا أن برنامج عمل المجلس ينشر الآن أيضا في يومية الأمم المتحدة، وليس فقط في الصفحة المستقلة للمجلس على شبكة الإنترنت. وهذا يكفل نشر برنامج عمل المجلس على نطاق واسع ليصل إلى عموم أعضاء الأمم المتحدة ويتيح للدول الأعضاء أن تستعد مسبقا وتشارك، حيثما كان ذلك منطبقا. وينطبق هذا بصفة خاصة على الدول الصغيرة التي قد تواجه صعوبة أكبر في متابعة جميع أنشطة المجلس بالتفصيل.

ومع ذلك، نشعر بخيبة الأمل لأن غالبية المناقشات المفتوحة لا تزال تقتصر على بيانات مقدمي الإحاطات وأعضاء المجلس، في حين أن غير الأعضاء في المجلس الذين يرغبون في المشاركة لا يمكنهم إلا أن يقدموا بيانات كتابية. والمناقشة الحالية بشأن المسألة الهامة المتمثلة في أساليب عمل المجلس، التي كان سيكون من المفيد فيها لأعضاء المجلس الاستماع إلى وجهات نظر عموم الأعضاء، هي أحد الأمثلة

على ذلك، وبحلول الوقت الذي يُعمم فيه تجميع خلاصة للبيانات، سيكون المجلس قد حول تركيزه بالفعل إلى مسائل أخرى. وهذا يبطل الغرض من المناقشات المفتوحة لأن المجلس لن ينصت حينها إلا لنفسه بالأساس. ولذلك نقترح السماح لغير أعضاء المجلس بالتحدث في جميع المناقشات المفتوحة، كما كان الحال قبل الجائحة. وينبغي أيضا النظر في استخدام البيانات المسجلة عبر الفيديو من أجل إدارة الاختلافات الزمنية حسب الضرورة.

ونقطتي الثالثة تتعلق بالشفافية. ذلك أن شمول الجميع غير كاف في حد ذاته بدون شفافية. وللأسف، نلاحظ أن عدد جلسات المجلس المغلقة لا يزال مرتفعا. فمن بين 269 من هذه الجلسات المعقودة عبر الفيديو في عام 2020، كانت 126 منها مغلقة. هذا دون احتساب المناقشات المغلقة التي تجري تحت عنوان "أي مسائل أخرى". وهذه المناقشات بالغة الأهمية، لأنها غالبا ما تدور حول القضايا الآنية الأكثر إلحاحا. ولذلك نقترح أن تبرز مواضيع هذه المناقشات في برنامج العمل. ونحن نفهم ضرورة عقد جلسات مغلقة، حيث إنه يمكن تيسير بعض المناقشات على نحو أفضل في إطار سري. بيد أن الدول الأعضاء لها الحق على الأقل في معرفة ما الذي يناقشه المجلس ومتى. وإلا فإن هذه المناقشات في إطار "أي مسائل أخرى" قد تكون مجرد اجتماعات شبكية هي أيضا.

رابعا، يجب أن يكون الابتكار مصحوبا بنظرة عامة. وحتى ونحن نبتكر، ينبغي ألا تغيب عن بالنا المقاصد والنوايا الأصلية الكامنة وراء أي مبادرة بعينها. وقد أدت السهولة اللوجستية النسبية لعقد اجتماعات افتراضية إلى شيوع عقد المؤتمرات عبر الفيديو، والأحداث الرفيعة المستوى، والجلسات بصيغة آريا. وهذا ليس سيئا بالضرورة في حد ذاته، ونحن نشيد بجميع أعضاء المجلس على عملهم الدؤوب وزيادة ناتجهم. ومع ذلك، فإننا نؤكد على الحاجة إلى الجودة أكثر من الكمية. وتشكل الجلسات بصيغة آريا، على وجه الخصوص، حالة مثيرة للاهتمام. فقد كان المتوخى من الجلسات بصيغة آريا أن يكون منبرا للمجلس لمناقشة المواضيع الحساسة مع الاستفادة من مقدمي الإحاطات الخارجيين. ولكن يبدو أن الاجتماعات الأخيرة بصيغة آريا هي أكثر ميلا لإثارة الفرقة منها إلى الاستشارة. وتُذَر طبيعة نواتج هذه الجلسات التي تنتج عدم قبولها، إلى جانب النزوع في الآونة الأخيرة إلى نشرها على نطاق واسع في إطار وسائل التواصل الاجتماعي المترابطة للغاية، بإنشاء غرف صدق تزيد من انقسام المجلس بدلا من توحيده. ونعتقد أن صيغة آريا تبقى ملائمة لتعزيز المناقشات الصريحة وتسليط الضوء على التحديات الأمنية الناشئة. ومع ذلك، نأمل أن يتجنب أعضاء المجلس تسييس هذه الأداة.

وختاماً، ندعو جميع الدول الأعضاء إلى مواصلة المشاركة البناءة في تحسين أساليب عمل المجلس بتقديم مقترحات عملية. ونتطلع إلى الموجز التحليلي لجميع البيانات والاقتراحات التي قدمت في هذه المناقشة، ونتطلع أيضا إلى مزيد من الوثائق الختامية للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى تحت القيادة المقتردة لسانت فنسنت وجزر غرينادين.

المرفق الرابع والعشرون

بيان الممثل الدائم لسيلوفاكيا لدى الأمم المتحدة، ميشال مليانار

أود أن أهنيئ إستونيا على توليها رئاسة مجلس الأمن، وأن أشكرها على تنظيم هذه المناقشة بشأن مسألة أساليب عمل مجلس الأمن. وأود أيضا أن أشيد بقيادة السفيرة إنغا روندا كينغ من سانت فنسنت وجزر غرينادين في توجيهه مداولات الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى. ويؤيد وفد بلادي البيان الذي أدلى به الممثل المتميز للاتحاد الأوروبي.

ولطالما كانت أساليب العمل، ليس في المجلس فحسب، بل وفي هيئات أخرى في الأمم المتحدة، مسألة تحظى باهتمام عدد كبير من الوفود، إذ إنها ترتبط ارتباطا جوهريا بعمل المنظمة بوصفها حجر الزاوية العالمية في تعددية الأطراف. وباتت مسألة أساليب العمل مسألة مركزية، في الوقت الذي نحاول فيه بشكل جماعي التغلب على مختلف التحديات التي طرحتها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) أمام المجتمع الدولي. وقد مر أكثر من عام منذ أن ضربت الجائحة العالم، وأدت، في البداية، إلى توقف العديد من الأنشطة، بما في ذلك في الأمم المتحدة. بيد أننا نعتقد، إذا نظرنا إلى الوراء، أن المجلس أظهر قدرة ملحوظة على الصمود، فضلا عن مزيج من الابتكار والصرامة الرسمية من أجل كفالة قدرته على التداول بشأن المسائل المدرجة في جدول أعماله في الوقت المناسب، وفي الوقت نفسه كفالة تناسب المتطلبات الرسمية الضرورية مع المسؤوليات التي يتحملها المجلس وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

ويجب أن تخضع آثار الجائحة على أداء المؤسسات المتعددة الأطراف، أو، بشكل أعم، على سير العلاقات الدبلوماسية نفسها، فضلا عن التغيرات والاتجاهات التي يحتمل أن تكون طويلة الأجل التي تسببت فيها، يجب أن تخضع لتفكير مستفيض.

ومع ذلك، وحتى في هذه المرحلة، أثبت بعض ترتيبات العمل التي وضعت منذ آذار/مارس 2020 قيمتها وينبغي أن يستمر تطبيقها حتى بعد أن تُرفع القيود المفروضة على الجلسات الحضورية رفعا تاما.

أولا، نشجع على مواصلة الممارسة التي ينضم بموجبها مقدمو الإحاطات إلى جلسات مجلس الأمن عن طريق وصلة فيديو. ذلك أنها تمكن المجلس من النظر في مشاركة مجموعة أكبر من مقدمي الإحاطات المحتملين. وبالتالي، قد يستفيد مجلس الأمن من طائفة أوسع من مصادر المعلومات والآراء من أجل تنوير مداولاته. ويبدو أن الانضمام إلى جلسات مجلس الأمن عن طريق وصلة فيديو هو أكثر كفاءة بكثير من وجهة نظر مقدمي الإحاطات هم كذلك، إذ إنه يسبب في اختلال أقل بكثير لجدول أعمالهم. وهي كذلك حل ذي كفاءة وفعالية من حيث التكلفة للقيود اللوجستية ذات الصلة بالسفر إلى نيويورك بالنسبة لمقدمي الإحاطات الذين توجد مقرات عملهم في أماكن أخرى.

ثانيا، لقد أيدت سلوفاكيا دائما الجهود الرامية إلى تعزيز انفتاح أعمال مجلس الأمن، بما في ذلك عن طريق تعزيز التفاعل بين مجلس الأمن والدول الأعضاء الأخرى. وفي هذا الصدد، لعبت المناقشات المفتوحة دائما دورا مركزيا. ويعرب وفد بلادي عن تقديره الكامل لسماح مجلس الأمن بعرض آراء غير الأعضاء في المجلس خلال المناقشات المفتوحة التي عقدت في جميع مراحل الجائحة، وذلك من خلال تقديم بيانات كتابية. وينبغي، في نظرنا، أن يستمر هذا النهج بغض النظر عن وجود القيود، لأنه يوفر مزيجا فعالا جدا من المشاركة الكاملة لغير الأعضاء مع إدارة الوقت بفعالية في جلسات المجلس.

وعلى الرغم من المسائل المحددة التي نشأت بسبب للجائحة، يود وفد بلادي أن يؤكد على ضرورة التنفيذ الكامل للتدابير والالتزامات القائمة الواردة في المذكر المحدث رقم 507 (S/2017/507)، وكذلك في المذكرات من S/2019/900 إلى S/2019/997، التي اعتمدت جميعها في 27 كانون الأول/ديسمبر 2019. ويجب أن يظل تحسين أساليب العمل والسعي إلى مزيد من الشفافية، وشمول الجميع، والتمثيل، ومساءلة المجلس، عملية مستمرة.

وعلى نحو أكثر تحديدا، نشجع على مواصلة تعزيز التعامل الموضوعي للمجلس مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة من أجل إثراء عملية صنع القرار في المجلس وتخفيف عموم الأعضاء على دعم عمليات حفظ السلام.

ومن شأن مواصلة تطوير علاقات أكثر فاعلية وجدوى مع لجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان والهيئات الأخرى ذات الصلة أن تزيد من فعالية استجابة مجلس الأمن للنزاعات وأن تعزز دوره في منع نشوب النزاعات ودعم السلام.

ثالثا، إن عمل الأجهزة الفرعية لمجلس الأمن أمر حاسم في تنفيذ قرارات المجلس. ولذلك، ينبغي مواصلة تحسين أساليب عملها، لا سيما في الحالات التي يمكن أن تؤثر على حقوق الإنسان للأشخاص المعنيين وحقوقهم في مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة بالنسبة لمختلف لجان الجزاءات، بالنظر إلى جملة أمور منها أحكام الاستعراض القضائية للقرارات التي خضعت لها في مختلف الولايات القضائية.

وقد ثبت أن دور الأعضاء غير الدائمين في تشكيل وتدوين أساليب عمل مجلس الأمن مهم وبناء للغاية. وأود أن أتمنى لرئيس ونائب رئيس الفريق العامل غير الرسمي كل النجاح في توجيه المساعي الهامة للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى.

المرفق الخامس والعشرون

بيان البعثة الدائمة للسويد لدى الأمم المتحدة باسم مجموعة الدول المتفقة في الرأي بشأن الجزاءات المحددة الأهداف

أشكر الرئاسة الإستونية وأشكر سانت فنسنت وجزر غرينادين بوصفها رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى على عقد هذه المناقشة المفتوحة. كما أشكر مقدمي الإحاطات على ملاحظاتهم.

وهذا البيان مقدم باسم مجموعة الدول المتفقة في الرأي بشأن الجزاءات المحددة الأهداف: ألمانيا، وأيرلندا، وبلجيكا، والدانمرك، والسويد، وسويسرا، وشيلي، وفنلندا، وكوستاريكا، وليختنشتاين، والنرويج، والنمسا، وهولندا.

تتطوي كفالة الشفافية والكفاءة والفعالية في عمل مجلس الأمن على تعزيز إجراءات منصفة وواضحة ومراعاة الإجراءات القانونية الواجبة في أنظمة جزاءات الأمم المتحدة.

وعلى الرغم من تأكيد المجموعة أن الجزاءات تظل أداة لا غنى عنها لمجلس الأمن في مواجهة التحديات الأمنية العالمية، فإنها ترى أنه يجب على الأمم المتحدة أن تضطلع بدور قيادي في وضع الجزاءات مع تقديم ضمانات كافية لحماية حقوق المدرجين تحت أنظمة جزاءاتها.

وقد كانت إجراءات تحويل الجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة ولا تزال تخضع لفحص المحاكم الوطنية والإقليمية في جميع أنحاء العالم. والإجراءات العادلة والواضحة على مستوى الأمم المتحدة ضرورية لتجنب أي فجوة في قدرات الدول الأعضاء على تنفيذ جزاءات الأمم المتحدة، وهي بدورها حاسمة في كفالة فعالية ومشروعية جزاءات الأمم المتحدة.

ويتولى مكتب أمين المظالم استعراض القضايا الواردة في قائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم الدولة الإسلامية وتنظيم القاعدة لا غير. وهناك 13 لجنة جزاءات أخرى لا يوجد لها أي نظام مستقل وفعال لاستعراض الإدراج في القوائم. ولذلك، توجد شواغل فيما يتعلق بمراعاة الإجراءات القانونية الواجبة فيما يتصل بنظم الجزاءات الأخرى التي يفرضها مجلس الأمن. وتواجه المحاكم والهيئات القضائية بصورة متزايدة مسائل تتعلق بنظم الجزاءات في غياب آلية أمين المظالم، وقد أكد ذلك افتقارها إلى حماية مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة.

ولهذا السبب، نطلب إلى المجلس أن يعالج هذه الشواغل بطريقة مرنة ومبتكرة، بالنظر في خيار إنشاء آلية استعراض توفر حماية مكافئة للحماية التي يوفرها أمين المظالم لنظم الجزاءات الأخرى، وفي الوقت نفسه مراعاة سياقها المحدد. ولدعم هذه المناقشات، قدمت المجموعة مقترحات إلى مجلس الأمن في 11 حزيران/يونيه 2021.

وتشمل العناصر الرئيسية للإجراءات المنصفة والواضحة فيما يتعلق بآلية تراعي السياق ما يلي:

- الوصول إلى آلية للاستعراض بالنسبة للأفراد والكيانات المدرجين
- الحصول على المشورة بالنسبة للأسماء المدرجة
- استعراض محايد ومستقل للأدلة التي استند إليها لإدراج الأسماء في القائمة وإبقائها فيها

• قرار ملزم بشأن الإبقاء على الأسماء في القائمة أو رفعها منها

وإن أهداف مكتب أمين المظالم وآلية الاستعراض المستقلة المقترحة هي نفس الأهداف في الأساس - وهي توفير إجراءات منصفة للأفراد والكيانات المدرجين. وينطوي كلاهما على استعراض محايد، ويجب أن يكون كلاهما مستقلاً، وكلاهما يتطلب جلسة استماع ذات جدوى وتفاعلاً مع مقدمي الالتماسات. ويهدف كلاهما إلى تحسين دقة وفعالية ومشروعية أنظمة الجزاءات.

ويود الفريق أيضاً أن يؤكد من جديد أن هناك عدداً من الخيارات الأخرى المتاحة، مثل توسيع ولاية أمين المظالم لتشمل جميع نظم الجزاءات أو تعزيز مركز التنسيق المعني بشطب الأسماء من القائمة ليصبح آلية استعراض مستقلة وفعالة. وقد أثبتت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) أن المجلس يمكن أن يكون مبتكراً وسريع التحرك ومرناً وخلاقاً. ونحث المجلس على إعمال هذه الروح للمضي قدماً من أجل تحسين تدابير الحماية التي تتيحها الإجراءات القانونية الواجبة لنظم جزاءاته.

وفيما يتعلق بمكتب أمين المظالم، أثبتت المناقشة الافتراضية المعنونة "تعزيز الإجراءات القانونية الواجبة ضمن نظام الأمم المتحدة للجزاءات"، المعقودة في 17 كانون الأول/ديسمبر 2020، إنجازات المكتب منذ إنشائه واعترفت بها. وأثبتت الآلية قيمتها في حماية حقوق الإنسان للأفراد.

وينبغي أن يكون مكتب أمين المظالم قادراً على الاضطلاع بولايته بشكل مستقل ومحايد وفعال، على النحو المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن 2368 (2017). ولا يزال أعضاء المجموعة يشعرون بالقلق من أن هذه الاستقلالية تتعرض للنقويض بسبب المركز التعاقدى والترتيبات المؤسسية الحاليين لمكتب أمين المظالم داخل الأمانة العامة.

ولهذا نحث أيضاً الأمين العام ومجلس الأمن على تعزيز قدرة مكتب أمين المظالم واتخاذ الترتيبات اللازمة لكفالة استمرار قدرته على الاضطلاع بولايته بصورة مستقلة وفعالة. ويجب أيضاً تزويد المكتب بالموارد والدعم اللازمين.

وتحت المجموعة مجلس الأمن والأمين العام على مواصلة جهودهما لتحسين أساليب عمل المجلس من خلال كفالة مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة واحترام حقوق الإنسان، في كل من عملية فرض الجزاءات وفي تدابير التنفيذ اللاحقة. والمجموعة على استعداد لدعم هذه الجهود الرامية إلى تحسين جزاءات الأمم المتحدة في المستقبل من أجل كفالة أن تبقى الجزاءات أداة فعالة لدى لمجلس الأمن في المساهمة في صون واستعادة السلم والأمن الدوليين.

المرفق السادس والعشرون

بيان البعثة الدائمة لسويسرا لدى الأمم المتحدة نيابة عن مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية

يسرني أن أقدم هذا البيان نيابة عن الأعضاء السبعة والعشرين في مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية: الأردن، وإستونيا، وإكوادور، وأوروغواي، وأيرلندا، وبابوا غينيا الجديدة، والبرتغال، وبيرو، والدانمرك، ورواندا، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وشيلي، وغابون، وغانا، وفنلندا، وكوستاريكا، ولافتيا، ولكسمبرغ، وليختنشتاين، وملديف، والمملكة العربية السعودية، والنرويج، والنمسا، ونيوزيلندا، وهنغاريا. ويمثل أحد الأهداف الأساسية للمجموعة في التشجيع على أساليب عمل أفضل في هيئات الأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن. ونشكر مقدمي إحاطات اليوم على بياناتهم ونشيد بالجهود التي بذلتها سانت فنسنت وجزر غرينادين بصفتها رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى.

وما كان لتركيز المناقشة المفتوحة لهذا اليوم ليكون أفضل توقيتاً، بعدما بات مقر الأمم المتحدة في نيويورك يعود تدريجياً إلى الجلسات الحضرية في أعقاب التحديات التشغيلية غير المسبوقة التي تسببت فيها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ومثلما هو الحال في مجالات أخرى كثيرة، وضعت جائحة كوفيد-19 نقاط القوة والضعف في أساليب عمل مجلس الأمن على المحك وعرتها. ومجموعة المساءلة والاتساق والشفافية مقتنعة بأنه لا يمكننا العودة إلى الوضع الذي كان قائماً من قبل - ويجب ألا نفوت الفرصة التي أتاحتها هذه الأزمة من أجل تعزيز نقاط القوة في أساليب عمل مجلس الأمن، ومعالجة عيوبه الأساسية، والبناء على الابتكارات.

ونعرب عن امتناننا للفرصة التي أتاحتها هذه المناقشة لمجموعتنا من أجل تقديم عدة مقترحات لتحقيق هذه الأهداف مع العمل في الوقت نفسه على تعزيز الشفافية والكفاءة والفعالية في عمل مجلس الأمن.

وإذا كان هناك درس رئيسي واحد ينبغي استخلاصه من الأزمة، فهو أن أساليب العمل لها أهمية وجودية لنظام متعدد الأطراف يؤدي وظيفته. وبعد أن جعلت جائحة كوفيد-19 من المستحيل عقد جلسات حضرية، أصبح تكيف أساليب العمل مع الوضع الجديد أمراً أساسياً بالنسبة لمجلس الأمن من أجل كفاءة استمرارية عمله والاضطلاع بمهمته فيما يتعلق بجائحة كوفيد-19. ويعتبر تنفيذ ذلك في أسرع وقت ممكن أيضاً مسؤولية رئيسية يتحملها المجلس تجاه عموم أعضاء الأمم المتحدة، الذين يتصرف بالنيابة عنهم.

ولذلك فإن مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية ترحب بالقيادة التي أبدتها الرئاسات المتعاقبة من أجل تكيف أساليب العمل مع الظروف المتطورة باستمرار خلال الأزمة. ونرحب بالمثل أيضاً بالمشاركة المستمرة بشأن أساليب العمل، سواء في إطار الفريق العامل غير الرسمي أو في مناقشات منتظمة تحت العنوان "أي مسائل أخرى". كما ننظر بإيجابية أيضاً إلى الاتجاه نحو معالجة القضايا المتعلقة بأساليب العمل خلال الجلسات الافتتاحية والختامية، بما في ذلك من خلال المشاركة المباشرة لرئيس الفريق العامل غير الرسمي. وتدعو مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية المجلس إلى الحفاظ على هذا الزخم الإيجابي والتركيز على التحسين المستمر لأساليب العمل ونحن في طريقنا عائدين إلى قاعة المجلس. وسيكون التعجيل باعتماد مشاريع مذكرات الرئيس الثمانية التي تجري مناقشتها حالياً في الفريق العامل غير الرسمي مساهمة هامة في تحقيق هذه الأهداف.

والدرس الثاني الذي ينبغي استخلاصه من الشهور الخمسة عشر الماضية هو أن هذه الأزمة أجبرت الناس والمؤسسات على التكيف والابتكار. وتود مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية أن تشيد بأعضاء مجلس الأمن الذين اتخذوا مبادرات مبتكرة في مجال أساليب العمل. ونحن نرى أيضا ميزة كبيرة في اعتبار الأزمة الراهنة فرصة إيجابية لجعل بعض التعديلات الأخيرة دائمة، وذلك شريطة أن تعزز أيضا شفافية مجلس الأمن وكفاءته وفعاليته في ظل الظروف العادية أيضا.

ومن بين هذه التعديلات، لا شك أن الجلسات الافتراضية سمحت بالمزيد من المشاركات رفيعة المستوى للممثلين من العواصم في اجتماعات المجلس. وترى مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية جدارة في النظر في الإبقاء، كلما كان ذلك مناسبا، على إمكانية المشاركة الافتراضية الرفيعة المستوى لجميع أعضاء الأمم المتحدة ودمجها مع الاجتماعات الحضرية للمجلس. ومن شأن هذه الأشكال المختلطة ألا تعزز شمول عمل المجلس للجميع فحسب، بل وأن تتيح أيضا مزيدا من الفرص المتكافئة لجميع الدول الأعضاء لتُمثّل تمثيلا رفيع المستوى. وقد مكن عقد جلسات افتراضية أيضا من مشاركة بعض مقدمي الإحاطات من المجتمع المدني ما كان لهم ربما، لولا ذلك، الحضور شخصيا إلى نيويورك، وهي ممارسة تشجع عليها المجموعة. وندعو مجلس الأمن أيضا إلى مواصلة ممارسة التعميم الكتابي على جميع البعثات الدائمة لجميع البيانات التي يدلي بها مقدمو الإحاطات وأعضاء المجلس خلال الجلسات المفتوحة، بما في ذلك تفسيرات التصويت أثناء اعتماد القرارات. وعلاوة على ذلك، تدعو المجموعة المجلس إلى الحفاظ على الزخم الإيجابي نحو إضفاء الطابع المؤسسي على الدورات الختامية، وهو اتجاه بات ملحوظا بوضوح في العاملين الماضيين. وندعو أعضاء المجلس إلى مواصلة العمل من أجل تحسين هذه الصيغة الراسخة، ولا سيما فيما يتعلق بالتفاعلية وجوهر المناقشات، والاستفادة من المقترحات الواردة في الورقة غير الرسمية المؤرخة 14 حزيران/يونيه 2021 التي أصدرتها المجموعة بشأن الدورة الختامية.

والدرس الثالث الذي يمكن استخلاصه من جائحة كوفيد-19 هو أنه لا يزال هناك مجال لإدخال تحسينات إذا ومتى واجه المجلس حالة أخرى تتطلب تعديلات استثنائية في سير عمل المجلس. وتدعو مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية المجلس إلى المشاركة بنشاط في التخطيط للطوارئ، بما في ذلك - على سبيل المثال لا الحصر - على أساس المقترحات التي يقدمها رئيس الفريق العامل غير الرسمي. وينبغي، في القيام بذلك، أن يكون الهدف الرئيسي للمجلس هو كفالة أن تسمح خطط الطوارئ هذه للمجلس وهيئاته الفرعية بتنفيذ جميع جوانب عمله، ولا سيما من خلال تمكين المجلس من التصويت افتراضيا وفي الوقت الحقيقي على المسائل الموضوعية والإجرائية على حد سواء، تمشيا مع المادة 27 من ميثاق الأمم المتحدة والنظام الداخلي المؤقت، وكفالة إعداد محاضر الجلسات الرسمية لجلسات المجلس العلنية التي تبرز المحاضر الحرفية للجلسات. ونأسف لكون القيود الصحية أثرت، خلال الجائحة الحالية، على شمول المجلس للجميع، بالنسبة لغير أعضاء المجلس وأصحاب المصلحة الآخرين على حد سواء. وإنه لأمر حاسم للغاية أن يتم تعزيز مشاركة ممثلي المجتمع المدني، ولا سيما النساء والشباب، في ظل أي ظرف من الظروف.

وعلاوة على ذلك، ومع تسارع رقمنة مجتمعاتنا، سيكون المجلس مقصرا إذا لم يعمل على تسخير الإمكانيات التي توفرها التكنولوجيا من أجل تحسين أداء العمل تحت أي ظرف من الظروف. وعلى الرغم من أننا نكرر تأكيد تضليلنا الشديد لمشاركة غير أعضاء المجلس من خلال حضورهم المادي في مقر الأمم المتحدة، لا يمكن استبعاد ظهور حالات تتطلب استخدام المشاركة الافتراضية في الجلسات في المستقبل.

وبالنسبة لتلك الظروف (وفي الواقع بينما يستمر عقد المناقشات المفتوحة افتراضياً)، نحتاج بصورة ملحة إلى إيجاد حل لتمكين غير أعضاء المجلس من المشاركة الكاملة والمباشرة في المناقشات الافتراضية المفتوحة. وبالنسبة للظروف العادية والاستثنائية على حد سواء، تكرر مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية دعوتها أيضاً إلى أن يقوم المجلس باستكشاف إمكانية تلقي إحاطات افتراضية أكثر دينامية (بما في ذلك العروض القائمة على البيانات، والتصوير، والواقع المعزز) وإجراء المجلس زيارات افتراضية إلى الميدان بوصف ذلك أداة تكميلية للزيارات المادية القائمة والراسخة.

وتتود مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية أيضاً أن تكرر دعوة مجلس الأمن إلى إيلاء الاعتبار الواجب، في تقريره السنوي، لتأثير الجائحة على السلم والأمن الدوليين وعمل المجلس وأدواته، وذلك ربما من خلال إحداث قسم مخصص مع تحليل شامل ومتداخل للمسألة.

وكما تبرهن على ذلك الجائحة بصورة حادة، فإن أساليب عمل مجلس الأمن تهم جميع أعضاء الأمم المتحدة وهي السبيل إلى كفالة استعداداته ومرونته وشموله للجميع في مواجهة أي أزمة. وإن تحسينها لهما مسؤوليتنا الجماعية، خاصة وأن مجلس الأمن - مثلنا جميعاً - لن يكون لديه عذر "لعدم رؤيتها قادمة" عندما تكون ظروف استثنائية مهولة هول كوفيد-19 على أعتابنا. ولذلك فإن استخلاص الدروس من الجائحة وتنفيذ التحسينات أمر ملح.

وكما يُظهر التقدم المحرز مؤخراً وكذا أوجه القصور في الاستجابة لأزمة كوفيد-19، فإن الشفافية والكفاءة والفعالية مبادئ يعزز بعضها بعضاً ويجب أن تستمر في توجيه التحسينات في أساليب عمل مجلس الأمن. وتلتزم مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية بالإدلاء بدلوها في الإسهام وتقديم الدعم الفعالين لأي مبادرة ترمي لتحقيق هذه الغاية.

المرفق السابع والعشرون

بيان البعثة الدائمة لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة

تعرب أوكرانيا عن تقديرها الكبير لمبادرة الرئاسة الإستونية لمجلس الأمن، بالتعاون مع سانت فنسنت وجزر غرينادين بصفتها رئيس الفريق العامل المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، من أجل عقد هذه المناقشة المفتوحة وتعرب عن امتنانها لمقدمي الإحاطات على عروضهم.

وقد أثبتت مناقشة تقرير مجلس الأمن التي جرت مؤخرا في الجلسة العامة للجمعية العامة، في 11 حزيران/يونيه، مرة أخرى أن عموم أعضاء الأمم المتحدة يُعلقون أهمية قصوى على تحسين أساليب عمل مجلس الأمن من أجل تحقيق شفافية أكبر في المجلس.

ولطالما كانت أوكرانيا من مؤيدي مجلس أكثر شفافية. وخلال عضويتنا فيه في الفترة 2016-2017، بذلنا قصارى جهدنا من أجل الإسهام في تعزيز انفتاح أنشطة المجلس وتعزيز دور الأعضاء المنتخبين. وتظهر بعض أولويات أوكرانيا في المذكرة الرئاسية المحدثه رقم 507 (S/2017/507)، بما في ذلك ما يتعلق بجعل الزيارات الميدانية للمجلس أكثر شفافية.

ومن خلال تجربته الأخيرة في العضوية، يود وفد أوكرانيا أن يسلط الضوء على بعض النهج التي نعتبرها ملائمة اليوم، بما في ذلك في ظل الظروف الصعبة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

1 - ينبغي للمجلس أن يضطلع بعمله في العلن ما استطاع إلى ذلك سبيلا من الناحية العلمية. ويجب أن تكون مشاوراته المغلقة هي الاستثناء وليست القاعدة. ويسرنا، في هذا الصدد، أن نرى أن المزيد والمزيد من مناقشات المجلس تعقد بصيغة مفتوحة. وفي الوقت نفسه، غيرت جائحة كوفيد-19 طرائق تفاعل المجلس مع غير الأعضاء إلى الأسوأ، حيث اقتضت الصيغة المفتوحة في معظم الحالات على تقديم البيانات الكتابية. وفي ظل هذه الظروف، من الصعب على المرء أن يتوقع أن تُسمع الآراء التي يعرب عنها غير أعضاء المجلس بشكل جيد بما فيه الكفاية، ناهيك عن أخذها في الاعتبار.

2 - إذا عقدت مشاورات، فإن العالم الخارجي يستحق أن يطلع على ما تمت مناقشته. ولهذا، فإنه سيكون استمرار تحسين ممارسة تلخيص المناقشات ذات الصلة من أجل تقديم المزيد من العروض لوسائل الإعلام، سيكون موضع تقدير كبير.

3 - لا يزال النظر في تقارير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة أحد أبرز جوانب التفاعل بين هاتين الهيئتين. والحاجة إلى تعزيز المنظور التحليلي للتقارير فضلا عن نهجها المتطلع إلى المستقبل تعترف بها الدول الأعضاء على نطاق واسع وينبغي للمجلس أن يعالجها على النحو الواجب.

4 - نحن لا زلنا من أشد المؤيدين لممارسة عقد المجلس جلسات ختامية رسمية شهرية. ومن الضروري، في هذا الصدد، إيجاد السبل لتلقي مدخلات الدول الأعضاء بشأن المسائل التي تود أن ينظر فيها أعضاء المجلس خلال مثل هذه الجلسات الختامية.

5 - نشجع على إصدار التقييمات الشهرية في وقتها لأنها تشكل مصدرا قيما من مصادر إعداد التقارير السنوية.

6 - من المفيد دائماً لأعضاء المجلس أن يتشاوروا مع البلدان المعنية وعموم أعضاء الأمم المتحدة، إذا لزم الأمر، بشأن مشاريع القرارات قيد نظر المجلس. ومن شأن ذلك بالتأكيد أن يجعل المسؤوليات المتوخاة من خلال مثل هذه القرارات أكثر قابلية للتنفيذ.

وإن أساليب عمل المجلس هي ما يقوم به أعضاء المجلس يومياً. وليس هناك شيء منقوش على الصخر، والتغيير الإيجابي ممكن وهو جارٍ فعلاً، ولو بوتيرة أبطأ مما هو منشود.

ونحن مقتنعون بأن المجلس ينبغي أن يستغل وقته الثمين على نحو أكثر فعالية مولياً الاهتمام الواجب للمسائل المدرجة في جدول الأعمال، والرامية، أولاً وقبل كل شيء، إلى دعم احترام سيادة الدول الأعضاء واستقلالها وسلامة أراضيها، ومعالجة النزاعات المسلحة ومنعها، وكذا تيسير تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية وفقاً للفصل السادس من الميثاق.

ويظل استخدام ما يسمى بـ "حق النقض" من أكثر المسائل المسببة للفرقة. وللأسف، لطخ تكرار استخدام حق النقض سمعة المجلس إلى درجة لا يمكن إصلاحها تقريباً. وبوجه خاص، نرى بوضوح عدم تنفيذ المادة 27(3) من الميثاق، نصاً وروحاً.

وفي هذا الصدد، وبينما يظل قيام مجلس أمن "خالٍ من حق النقض" واقعا بعيد المنال وغير مؤكد، نعتقد أنه لا ينبغي لعضو في المجلس كذلك أن يلجأ لاستخدام حق النقض ويجب أن يتجنب التصويت عندما يكون طرفاً في نزاع قيد نظر المجلس. وإلا فإن استخدام حق النقض سيثير شواغل مشروعة بشأن الحياد في ممارسة مسؤوليات وامتيازات عضو دائم.

وستتابع هذه المسألة، بالطبع، في إطار علمية المفاوضات الحكومية الدولية في الجمعية العامة، بيد أن أي تعهدات أو إجراءات طوعية في هذا الشأن داخل المجلس ستكون موضع ترحيب كبير وقد تسهم في استعادة مصداقية المجلس.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد على أن أي جهد يُبذل لزيادة انفتاح وشفافية المجلس سيحظى بدعم قوي من عموم الأعضاء في الأمم المتحدة، بمن فيهم أوكرانيا.

المرفق الثامن والعشرون

بيان البعثة الدائمة للإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة

تشكر الإمارات العربية المتحدة إستونيا على تنظيمها هذه المناقشة المفتوحة بشأن أساليب العمل. كما نعرب عن خالص تقديرنا لكارين لاندغرين من هيئة الإبلاغ عن مجلس الأمن ولورين سيفرز على إحاطتهما الإعلاميتين، وكتلتهما تسهمان إسهاما كبيرا في الشفافية وفهم إجراءات عمل المجلس، فضلا عن السفارة إنغا روندا كينغ من سانت فنسنت وجزر غرينادين على قيادتها للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى.

وقد أظهرت الجائحة قدرة المجلس على التكيف بطرق لم يكن من الممكن تخيلها من قبل، لأنه كان من الضروري أن يواصل المجلس اجتماعاته ويضطلع بولايته. وقد اعتمد المجلس إجراءات كانت ستبدو مستبعدة قبل الجائحة، من قبيل اعتماد قرارات عن طريق إجراء كتابي بدلا من عقد جلسات حضورية.

ولكن الجائحة كشفت أيضا بعض القيود، كما اتضح على سبيل المثال من صعوبة وضع استجابة أولية للجائحة والدعوة إلى وقف لإطلاق النار على الصعيد العالمي.

وبما أن إجراءات العمل المتعلقة بالجائحة كان يراد لها أن تكون مؤقتة فقط، فإنها لم تنص على جميع الأبعاد الإجرائية اللازمة لعمل المجلس التي كانت جزءا من ممارسة المجلس وإجراءاته قبل الجائحة.

ومع بدء عودة المجلس إلى مزيد من الجلسات الحضرية، يكون الوقت قد حان للتفكير في أي تدابير المجلس "المؤقتة والاستثنائية والاحتياطية" تستحق الإبقاء عليها بشكل أو بآخر وكيف يمكن القيام بذلك، وما هي التدابير التي أدت وظيفتها بصورة أقل، وكيف ينبغي أن تبدو "الحالة الطبيعية الجديدة" في مرحلة ما بعد الجائحة. ومن المهم أيضا أن يقرر المجلس الكيفية التي سينتقل بها من إجراءات العمل ذات الصلة بالجائحة.

وتقدم دولة الإمارات العربية المتحدة الاقتراحات التالية لينظر المجلس فيها.

أولا، أثبت تكيف المجلس مع الجائحة أنه قادر على التكيف عندما لا يكون أمامه خيار. ولكنه أظهر أيضا أن المجلس ما كان ليتكيف من دون التكنولوجيا الحديثة. ويلزم النظر بعناية ودقة، ليس فقط حتى يستمر العمل اليومي للمجلس للاستفادة من أحدث التكنولوجيا والابتكار، بل وحتى تستفيد أيضا عمليات السلام في أرض الميدان.

ثانيا، يتيح استخدام منابر الجلسات الافتراضية للمجلس أن ينصت بصورة أكثر انتظاما إلى العاملين في الميدان، ويسمع بشكل مباشر أيضا من الحكومات في البلدان المدرجة في جدول أعماله، فضلا عن الوزراء والقادة. وينبغي للمجلس أن يكفل محافظة أساليب العمل في مرحلة ما بعد الجائحة على تلك السبل القيمة الرامية إلى تفاعل أكثر شمولاً للجميع ودينامية، بما في ذلك مع مراكز العمل الميداني التي يصعب الوصول إليها. ومن شأن الوصول إلى طائفة أوسع من الآراء أن يكون ذا قيمة أيضا في سياق المراحل الانتقالية للبعثات وخفضها التدريجي، عندما يحتاج المجلس إلى الانكباب على إلى تأمين المكاسب المحققة وصون السلام.

ثالثا، يمكن للمجلس أن يستكشف إمكانية القيام بزيارات افتراضية إلى البلدان المدرجة في جدول أعماله، بما فيها البلدان التي تستضيف عمليات السلام. ولن تحل هذه الزيارات محل الزيارات الحضرية

ولكنها ستكون تكملة لها من أجل التأكد من أن أعضاء المجلس يمكنهم التفاعل مباشرة مع أصحاب المصلحة المعنيين بطريقة فعالة من حيث التوقيت. والزيارات الحضورية لا تقدر بثمن، كما أن العلاقات التي تنسج بين الأشخاص خلال هذه الزيارات مفيدة جدا. ولكن إذا تعذر ترتيب الحضور المادي لأعضاء المجلس، فينبغي لمجلس الأمن أن ينظر في تنظيم زيارات افتراضية.

رابعاً، على الرغم من أن هناك بعض الفوائد الواضحة للاجتماعات الافتراضية، فإن الوضع المستقبلي للاجتماعات التي تعقد افتراضياً (سواء كلياً أو جزئياً) يتطلب تفسيراً واضحاً فيما يتعلق بما إذا كان ينبغي اعتبارها رسمية أم لا والكيفية التي ستطبق بها جميع أبعاد النظام الداخلي المؤقت.

خامساً، إن انخفاض مشاركة المرأة في أعمال المجلس خلال العام الماضي يبعث على القلق، خاصة وأنهن كن الأشد تضرراً من آثار الجائحة. وينبغي للمجلس والدول الأعضاء، ونحن نتطلع إلى المستقبل، أن يعملوا على كفالة إمكانية الوصول والحيز الكافيين من أجل مشاركة المرأة بشكل رسمي وغير رسمي على السواء.

وتتطلع الإمارات العربية المتحدة إلى أداء دور بناء والمشاركة عن كثب في أساليب العمل خلال عضويتنا المقبلة في المجلس من أجل المساهمة في كفاءة المجلس وفعاليته وشفافيته. والإمارات العربية المتحدة متفائلة بأن العودة إلى مزيد من الدبلوماسية الحضورية، بما في ذلك بين خبراء المجلس، ستسهل التوصل إلى اتفاق أكثر إجماعاً على الوثائق الختامية للمجلس.